مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

تعليق على رسالة
«اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة» للكوراني

تأليف: محمد بن عبد القادر الفاسي (ت:١١١٦هـ)

دراسة وتحقيق

د. عادل بن محمد بن عمر العُمري

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، في كلية الشريعة، جامعة القصيم

• من مواليد عام ١٩٧٣م ، بمدينة بريدة بالمملكة العربية السعودية.
• تخرج في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود فرع القصيم، بمدينة بريدة عام ١٤١٧هـ.
• نال شهادة الماجستير من قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض عام ١٤٢٦هـ بأطروحة: "منهج الزجاج في اختياراته في التفسير من خلال كتابه معاني القرآن وإعرابه"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣٢هـ بأطروحة: "مشكل الأحاديث والآثار الواردة في علوم القرآن: عرضا ودراسة".
• من أعماله المنشورة: "مخطوطة المصحف الشريف المكتشفة بجامعة برمنجهام البريطانية: دراسة تحليلية"، "مفهوم الحاكمية لله بين النص القرآني والتأويل السياسي: دراسة في المفهوم والدلالات"، "الاحتساب على المنكر من خلال دلالات النص القرآني"،
• البريد الشبكي: adil1427@gmail.com

قدم للنشر في ٢٠٢٦/٣/٢٩م ؛ وقبل للنشر في ٢٠٢٦/٤/٢١م

الملخص

هذا البحث في دراسة وتحقيق مخطوط: " **تعليق على رسالة اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة**"، لمحمد بن عبدالقادر الفاسي، الذي يتضمن الرد على الشيخ حسن بن إبراهيم الشهرزوري الكوراني القائل بصحة قصة الغرانيق في رسالته: "**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةُ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة**"، التي لها تعلق بعصمة النبي ﷺ، فقد ذهب المؤلف في هذه الرسالة إلى نفي أصل قصة الغرانيق وإنكارها روايةً ودراية، فقد اعتمدَ من جهة الرواية على تضعيف الأسانيد الواردة في القصة، بما في ذلك تضعيف أثر ابن عباس رضي الله عنهما، ومن جهة الدراية؛ فإن القول بإثبات القصة يقدح في عصمة النبي ﷺ، كما قام بمجاراة كلام الكوراني والرد عليه في بعض التفاصيل، ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحقيق هذه الرسالة، وقد تم تقسيم البحث إلى قسمين: أولهما: قسم الدراسة، وقد احتوى على دراسة حياة المؤلف من حيث اسمه، ونِسْبَتِه، وولادته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته، ثم دراسة المخطوطة من حيث: تحقيق اسمها، وتوثيق نسبتها للمؤلف، وبيان محتوياتها، ومصادر المؤلف فيها، ومنهجه فيها، ووصف النسخ الخطية لها، وفي القسم الثاني من البحث تم تحقيق نص المخطوطة تحقيقاً علمياً، وذلك بإخراج النص كما أراده مؤلفه، وذلك من خلال مقابلة النسخ الأخرى بالنسخة المعتمدة مع توثيق النص وشرح غريبه والتعليق عليه.

الكلمات الدالة (المفتاحية): مشكل القرآن، الغرانيق، عصمة الأنبياء.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد: فقد أَلَّفَ الشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري[(١)] رسالةً في التفسير سماها: "**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةُ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة**"[(٢)]، جنَحَ فيها إلى إثبات أصل قصة الغرانيق المشهورة الواردة في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ**﴾ [الحج:٥٢]، معتمداً بذلك على تصحيح الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبعض التابعين من أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم، فلما بلغ هذه الآيات: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٩-٢٠] قال: (تلك الغرانيق العُلا، وإنَّ شفاعتهن لترتجى)، ففرح المشركون بذلك، وقالوا: قد ذكر آلهتنا، فجاءه جبريل عليه السلام، فقال: اقرأ عليَّ ما جئتك به، فقرأ: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ ، (تلك الغرانيق العُلا، وإنَّ شفاعتهن لترتجى)، فقال: ما أتيتك بهذا، هذا من الشيطان. فأنزل الله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ**﴾)[(٣)]، ومؤلف هذه الرسالة يرى أن لا تعارض بين إثبات القصة والقول بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنَّ علة تمكين الشيطان من النبي صلى الله عليه وسلم -حتى نطق بتلك الكلمات- هو للابتلاء والامتحان، وقد دافع عن رأيه هذا وردَّ على بعض مخالفيه، وأيَّدَ رأيه ببعض الأدلة والبراهين التي تؤيد ما ذهب إليه.

---

(١) إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الشهرزوريّ الكوراني، مجتهد، من فقهاء الشافعية، عالم بالحديث، ولد سنة ١٠٢٥هـ ، وتوفي سنة١١٠١هـ. انظر ترجمته: الشوكاني، البدر الطالع(١/ ١١)، الزركلي، الأعلام (١/ ٣٥). ١٠٢٥هـ.

(٢) هذا هو اسم الرسالة التي ألفها الكوراني، وهي منشورة بهذا العنوان بتحقيق أ.د. أحمد بن عبد العزيز القصير، وتعقبه عليها محمد بن عبد القادر الفاسي في هذا المخطوط المراد تحقيقه.

(٣) سيأتي الكلام على الحديث في أثناء تحقيق المخطوط.

وقد جاءت هذه الرسالة – المراد تحقيقها في هذا البحث – المعنونة بـــ : **"تعليق على اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة"** لمؤلفها: الشيخ محمد بن عبدالقادر الفاسي المالكي؛ لأجل الرد على الشيخ حسن بن إبراهيم الكوراني القائل بصحة قصة الغرانيق في رسالته: **"اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة"**، من جهة الرواية والدراية؛ ففي جانب الرواية قام الشيخ الفاسي بنفي أصل قصة الغرانيق، معتمدًا في ذلك على تضعيف أثر ابن عباس رضي الله عنهما المروي في القصة، ومؤيدًا حججه وبراهينه بكلام المحققين في الصناعة الحديثية، ومن جهة الدراية فقد أوضح وبيَّنَ بأن القول بإثبات هذه القصة يقدح في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، كما قام بمجاراة[(١)] كلام الكوراني والرد عليه في بعض التفاصيل، فقد قال: " وقد أردنا أن نجاريَ بعض ألفاظ تلك الرسالة المسماة باللَّمْعَةِ السَّنِيَّةِ، واخترنا الكلام الأخير منها؛ لأنه جامعٌ لمقصودها".

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن عبد العزيز القصير الذي ساعدني في الحصول على هذا المخطوط، وبيانه لمدى قيمته وارتباطه برسالة: **"اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةُ"** للكوراني، والتي تفضل بتحقيقها.

أهمية موضوع المخطوط:

١- هذه الرسالة من أوائل المؤلفات التي خصصت لإثبات بطلان القصة من جهة الرواية.

٢- في هذه الرسالة الرد على الشيخ حسن بن إبراهيم الكوراني القائل بصحة قصة الغرانيق في رسالته: **"اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة"**، التي لها تعلق بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) المجاراة بالضم والراء المهملة: الجريان مع الخصم في المناظرة كالمداراة في عرف المناظرة. انظر: عبد النبي نكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/ ١٥٣).

العمل في تحقيق المخطوط:

قُسِّمَ العمل في دراسة وتحقيق المخطوط إلى: مقدمة وقسمين وخاتمة.

المقدمة: وفيها بيان أهمية موضوع الرسالة، وعملي في التحقيق، والمنهج المتبع فيه.

القسم الأول: الدراسة: وتتكون من المباحث الآتية:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

المبحث الثاني: عنوان الرسالة، وتوثيق نسبتها للمؤلف.

المبحث الثالث: موضوع الرسالة ومحتوياتها، مع بيان منهج المؤلف.

المبحث الرابع: مصادر المؤلف في رسالته مع بعض الملحوظات المنهجية.

المبحث الخامس: وصف النسخ المخطوطة.

القسم الثاني: نص المخطوط المحقق.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج الدراسة والتحقيق.

منهج تحقيق المخطوط:

جعلته على النحو الآتي:

١- تحرير نص الرسالة -من النسخة المعتمدة (أ)- وفق قواعد الإملاء الحديثة، مع مقارنة النص بالمراجع الأصلية التي ينقل منها المؤلف، وكذلك تثبيت الزيادات من النسخ الأخرى التي تخدم المعنى في المتن، مع تمييز تلك الزيادات بمعقوفين، والتعليق على ذلك في الهامش.

٢- مقابلة النسخ الأخرى على النسخة المعتمدة (أ)، وإثبات الفروق بينها، وذلك بوضعه في أسفل الصفحات في الهامش.

٣- الإشارة إلى مواضع السقط والخطأ، وإثبات ذلك في الهامش.

٤- عزو الآيات القرآنية الواردة في أصل المخطوط، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وتثبيت ذلك في متن المخطوط.

٥- تخريج الأحاديث النبوية، وبيان أحكام العلماء عليها صحة وضعفاً؛ إلا إذا كانت في الصحيحين فإني أكتفي بالعزو إليهما فقط.

٦- تخريج الآثار وعزوها إلى مصادرها.

٧- بيان الألفاظ الغريبة.

٨- توثيق النصوص وأقوال العلماء التي يذكرها المؤلف، وذلك بعزوها إلى مصادرها.

٩- الإشارة إلى مواضع نهاية كل ورقة من كل نسخة من نسخ المخطوط، وتثبيت ذلك في الهامش.

١٠- استعمال علامات الترقيم؛ النقطة، والفاصلة، والأقواس المختلفة.

١١- الخاتمة: وفيها عرض أهم النتائج التي توصلت إليها في تحقيق المخطوط.

١٢- فهرس المصادر والمراجع.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: ترجمة المؤلف(١)

أولاً: اسم المؤلف ونَسَبِه، ونِسْبَتِه:

هو محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي الفهري المالكي، أبو عبد الله، من أهل فاس موطنًا، المالكي مذهبًا من بلاد المغرب الأقصى (المملكة المغربية) هذا اليوم.

ثانيًا: ولادته ونشأته:

ولد سنة (١٠٤٢هـ) الموافق (١٦٣٢م)، بمدينة فاس المغربية، اشتغل أول أمره بعلوم العربية، وبعد ذلك أصبح له شأن في مجالات مختلفة من علوم اللغة والنحو والبيان والمنطق والحديث والتفسير والسير والتصوف والأصول والفقه، بل عده محمد بن جعفر الكتاني في ترجمته بأنه من العلماء المجتهدين الذين بلغوا مرتبة الإمامة في المنقول والمعقول، ووصفه بأنه العلامة الشهير بفاس الذين بلغوا مرتبة الإمامة في المنقول والمعقول، وكان له مكانة خاصة لدى علماء أهل فاس.

ثالثًا: شيوخه(٢):

أخذ العلامة محمد بن عبد القادر الفاسي علومه المختلفة عن عدد من العلماء، من أبرزهم:

١- إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري (ت١١٠١هـ)، فقد سمع منه وأجازه لما ذهب إلى الحج، وهو صاحب رسالة: "**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء**"، التي تعقبها المؤلف.

---

(١) المصادر المعتمدة في ترجمة المؤلف: الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٥٩)، الزركلي، الأعلام (٦/ ٢١٢)، إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين (٢/ ٣٠٩).

(٢) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠).

٢- أخذ بالإجازة عن عم والده الشيخ العربي الفاسي بن يوسف بن محمد الفاسي الفهري(١٠٥٢هـ) صاحب نظم ألقاب الحديث التي شرحها المؤلف كما سيأتي برسالة: شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث[(١)].

٣- والده الشيخ عبد القادر بن علي الفاسي (ت١٠٩١هـ) تلقى عنه الفقه والنحو.

٤- أبو الحسن علي بن يوسف الزرهوني (١٠٧٢هـ) المحقق في النحو والصرف والعروض، وكان من تلاميذ والد المؤلف عبد القادر بن علي الفاسي[(٢)].

٥- أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الزموري الفاسي(١٠٧٥هـ).

٦- الحافظ أبو العباس احمد بن محمد الآبار(١٠٧١هـ).

٧- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن جلال.

٨- أجازه في رحلته للحج جماعة من العلماء المعروفين في ذلك الوقت منهم: الزين الطبري، والبابلي، والشبراملسي، والخرشي، والزرقاني.

رابعًا: تلاميذه[(٣)]:

تلمذَ عليه جمعٌ من العلماء، ومن ضمنهم: السيد عبد السلام القادري، وشقيقه السيد العربي القادري، وأبو عبد الله محمد المسناوي، ومحمد بن عبد السلام البناني، والسيد إدريس المنجري، وغيرهم.

خامسًا: مؤلفاته:

للشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي مجموعة جيدة من المؤلفات في الفقه والتفسير والحديث واللغة والتاريخ، منها:

١- شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث، مطبوع بتحقيق: سناء اليزيدي.

---

(١) سناء اليزيدي، مقدمة تحقيق شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث ص ٣٥٠.

(٢) الفاسي، الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر ص١٨٥.

(٣) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠).

٢- رسالة بديعة في الرد على الشيخ إبراهيم الشهرزوري في مسألة خلق أفعال العباد، وهو صاحب رسالة: "**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء**"، التي تعقبها المؤلف(١).

٣- تكميل المرام، شرح شواهد توضيح ابن هشام، طبع بفاس سنة ١٣١٠هـ(٢).

٤- شرح الطالع المشرق، في المنطق، لكنه لم يكمله(٣).

٥- جمع حاشية العارف الفاسي على مختصر خليل(٤).

٦- تحفة المخلصين في شرح عدة الحصن الحصين(٥).

٧- المباحث الإنشائية، في الجملة الخبرية والإنشائية(٦).

٨- إكمال حاشية والده على الجلالين التي وصل فيها لسورة طه(٧).

سادسًا: وفاته:

توفي العلامة محمد عبد القادر الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الخميس من شهر رجب، سنة (١١١٦هـ)، في مدينة فاس المغربية، ودفن في موضع تدريسه بصدر زاوية والده عن يسار محرابها.

---

(١) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠).

(٢) عبد العزيز بن قاسم، الدليل إلى المتون العلمية ص٥١٨.

(٣) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠).

(٤) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠).

(٥) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠)، الزركلي، الأعلام (٦/ ٢١٢).

(٦) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠)، الزركلي، الأعلام (٦/ ٢١٢).

(٧) الكتاني، سلوة الأنفاس (١/ ٣٦٠).

المبحث الثاني
عنوان المخطوطة وتوثيق نسبتها للمؤلف

أولًا: اسم المخطوطة:

اتفقت نسخ المخطوطة على أنها رسالة تعليق ورد على: "**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة** "، لذلك ورد في مقدمة هذه الرسالة في أوائل نسخ المخطوط الأربع هذه العبارة: «ورد علينا من المدينة المشرفة رسالة للشيخ الإمام العالم النحرير المحقق الملا إبراهيم بن حسن الشهرزوري سماها: **اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةُ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة**"، ثم بعد ذلك بدأ المؤلف بالرد والتعليق على الرسالة المذكورة، وقد جاءت جميع النسخ بهذه المقدمة، ويستثنى من ذلك نسخة (أ) التي ورد فيها عنوان النسخة بهذه العبارة: "ردٌّ على الغرانيق العُلا"، ويبدو من أسلوبها بأنها عبارة ناسخ وليست عبارة مؤلف.

ولافتقاد المخطوطة عنواناً من قبل المؤلف فقد اعتمد الباحثُ لاسم التحقيق هذا العنوان: "**تعليق على رسالة اللَّمْعَةِ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة للكوراني، دراسة وتحقيق**"، بناءً على العبارة المشار إليها الواردة في مقدمات جميع النسخ للمخطوط، واعتماداً على بيانات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود في الدار البيضاء- المغرب العربي تحت رقم: (٧٩٣/ ٣)، وقد جاء في بياناتها: "**تعليق على رسالة اللَّمْعَةِ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة للكوراني**".

ثانيًا: توثيق نسبة المخطوطة للمؤلف:

اتفقت نسخ المخطوط على كتابة اسم المؤلف في صدر جميع النُسَخ الآتية من المخطوط: (أ) و(ب)، و(ج)، و(د)، وقد جاءت العبارة بهذا الشكل: "يقول عبيد الله تعالى الفقير إلى عفوه ورحمته محمد بن عبد القادر الفاسي ...".

المبحث الثالث

موضوع المخطوطة ومحتوياتها، مع بيان منهج المؤلف

تناول المؤلف في هذه الرسالة الرد على شيخه إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري في إثباته قصة الغرانيق المشهورة، المحكية في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾[الحج:٥٢]، فقد جنَحَ الشيخ الكوراني إلى القول بصحة الحديث، وإبقائه على ظاهره، ومن أبرز الموضوعات المنهجية التي أوردها المؤلف في هذه الرسالة:

١- إنكار أصل القصة وأنها من وضع الزنادقة، مستشهداً بأقوال كبار العلماء في ذلك من أمثال ابن خزيمة، والبيهقي، وابن العربي، والقاضي عياض، وأبي حيان الأندلسي.

٢- بيان اضطراب هذه القصة متناً من جهة اختلاف الرواة وتناقضهم في روايتها.

٣- الرد على الكوراني القائل بصحة حديث ابن عباس الوارد في القصة، فقد استشهد بأقوال كبار المحدثين في إبطال الرواية سنداً ومتناً.

٤- التفصيل بأن هذه القصة المكذوبة تقدح في عصمة النبي ﷺ.

٥- تفنيد صحة الآثار الواردة عن ابن عباس، رضي الله عنهما في إثبات أصل القصة.

٦- بيان المؤلف بأن هذه الآثار على فرض صحتها أخبار آحاد غايتها إفادة الظن المُعارِض للقطعيات اليقينية في عصمة النبي ﷺ.

٧- تقرير المؤلف بأنَّ النبي ﷺ لم ينطق بلسانه: (تلك الغرانيق العُلا، وإنَّ شفاعتهن لترتجى).

٨- مجاراة ألفاظ الشيخ الكوراني في رسالته المسماة باللَّمْعَةِ السَّنِيَّةِ، والتعقب عليها من جهة الدراية، ومن ذلك رده على الكوراني في قوله: «والمقصود أنَّ نطق رسول

الله ﷺ بتلك الكلمات -عن إلقاء الشيطان الـمُلَبِّس بإلقاء الملك- ابتلاء من الله تعالى، لا ينافي عصمته».

٩- رفض المؤلف فكرة الكوراني في التوفيق والمواءمة بين هذه الآثار والآيات الدالة على عصمة النبي ﷺ.

١٠- نقل المؤلف كلام أبي حيان الأندلسي في الرد على ابن عطية والزمخشري، في علة تمكين الشيطان من النبي ﷺ حتى جعله ينطق بتلك الكلمات، ورفضه لهذا النقل.

١١- فنَّدَ المؤلف بعض الشبهات ذات العلاقة بالقصة ومنها: اعتقاد النبي ﷺ ما ليس بقرآن أنه قرآن، وكذلك شبهة القول بأن النبي ﷺ اشتبه عليه ما يلقيه الشيطان بما يلقيه الملَك.

١٢- أفاض المؤلف وفصل القول في بعض موضوعات الوحي والعصمة والرسالة ردًا لتلك الشبهات مستشهدًا بأقوال بعض العلماء كأبي حامد الغزالي وابن العربي والقاضي عياض.

١٣- اهتمَّ المؤلف بآراء العلماء الذين أنكروا القصة وأطال النقل عن بعضهم من أمثال ابن العربي والقاضي عياض وابن حجر والبيضاوي بما يدعم رأيه في إنكار القصة.

١٤- ختم المؤلف رسالته بعد مجاراته لألفاظ الكوراني والرد عليه، بأنه يكتفي بهذا المقدار من الرد الذي يحصل به المراد، معتذرًا لشيخه الملا إبراهيم بن حسن الكوراني صاحب: "**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ**" بأن يمعن النظر في هذه الرسالة، وأن المقصود من هذا الرد الاسترشاد والاستهداء إلى سواء الطريق مخاطباً له بقوله – كما في نسخة(ب): «وحلمك يسع جهلنا، وفضلك إن شاء الله يعمنا».

المبحث الرابع

مصادر المؤلف في رسالته مع بعض الملحوظات المنهجية

أولًا: مصادر المؤلف في الرسالة:

اعتمد المؤلف في رسالته على عددٍ من المصادر، وفيما يلي ذِكْرها مرتبةً حسب الوفيات:

١- صحيح البخاري، للبخاري، توفي (٢٥٦هـ).

٢- صحيح مسلم، للإمام مسلم، توفي (٢٦١هـ).

٣- مسند البزار، للبزار، توفي (٢٩٢هـ).

٤- المعجم الكبير، للطبراني، توفي (٣٦٠هـ).

٥- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي توفي(٥٠٥هـ).

٦- تنبيه الغبي على مقدار النبي، لابن العربي المالكي، توفي (٥٤٣هـ).

٧- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، توفي (٥٤٤هـ).

٨- التفسير الكبير، للفخر الرازي، توفي (٦٠٦هـ).

٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، توفي (٦٨٥هـ).

١٠-حاشية ابن البنا المراكشي المتوفى سنة (٧٢١هـ) على تفسير الكشاف للزمخشري.

١١-البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي توفي (٧٤٥هـ).

١٢-فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، توفي (٨٥٢هـ).

١٣- اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة، للكوراني الشهرزوري، توفي (١١٠١هـ).

ثانيًا: ملحوظات منهجية على المؤلف:

بمراجعتي نُقُولَ الشارح وإحالاته؛ رصدتُّ الملحوظات التالية:

١- في الغالب يكتفي المؤلف باسم صاحب الكتاب دون الإحالة أو الإشارة إلى الكتاب نفسه، مثل نقوله المتكررة عن ابن العربي، فقد يتبادر إلى الذهن بأنه يريد

الإحالة لأحد كتبه المشهورة كأحكام القرآن، وبعد البحث وجدتُّ بأن جميع نقوله عنه كان لأحد كتبه غير المشهورة، وهو كتاب: " تنبيه الغبي على مقدار النبي".

٢- اتصف المؤلف في رسالته بالأمانة العلمية، فهو يعزو الأقوال لمصادرها ومؤلفيها.

٣- اتصف أيضًا بالموضوعية والإنصاف والأدب الجم في رده ومناقشته لشيخه الكوراني في في رسالته المسماة باللَّمْعَةِ السَّنِيَّةِ.

٤- وقع المؤلف في بعض الأخطاء العلمية القليلة أثناء الإحالات، ومن ذلك: أنه تابع أبا حيان في خطئه حينما وصف محمد بن إسحاق بأنه جامع السيرة المشهور، وهو خطأ نبَّهتُ عليه في موضعه، وأن المقصود به الإمام ابن خُزَيمة صاحب الصحيح المعروف به(١).

(١) انظر: ص ٢٣ من التحقيق.

المبحث الخامس

وصف النسخ المخطوطة

وقفتُ على أربع نسخ خطية للرسالة، وفيما يلي تفصيل بياناتها:

النسخة الأولى : المعتمدة (أ): رمزتُ لها بحرف (أ)، وهي نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، رقم التسلسل: ٧٨٩٩٨، الميكروفيلم: ٤٣٠-قص، الفن: تفسير، عنوان المخطوطة: رسالة في الغرانيق، القرن : ١١هـ - ١٧م، عدد الأوراق : ١١، عدد الأسطر : ٢٠، النسخة بخط أبي سالم العياشي (ت ١٠٩٠هـ)، مكان الحفظ: مكتبة خاصة بباكستان، وقد ورد في عنوان النسخة مكاتبة بخط أبي سالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر العياشي -صاحب الرحلة العياشية- إلى الملا إبراهيم ابن الحسن الكوراني -صاحب اللمعة السنية- ما نصه: «الحمد لله تصل إن شاء الله تعالى إلى شيخنا الملا إبراهيم بن حسن الكوراني بالمدينة المشرفة، آمين .. »، وفي خاتمة نسخة الرسالة أرسل إليه رسالة يدعوه إلى إمعان النظر في مسائلها وتحرير جواب عليها، قال: «والمسؤول من شيخنا الملا إبراهيم بن حسن أن يمعن النظر في هذه الرسالة، ويكشف لنا عن معضل مسائلها بما ءاتاه الله من القوة في الدين والرسوخ في اليقين، وليكن في علم مولانا أن المقصود الاسترشاد والاستهداء إلى سواء الطريق على لسانك، وحلمك يسع جهلنا، وفضلك إن شاء الله يعمنا، وكتب محبكم العبد الفقير إلى الله تعالى أبو سالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر كان الله له آمين».

وقد ابتدأت الرسالة بالبسملة، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وانتهت بقول المؤلف: «ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام؛ إذ في تحرير جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام».

ويرجع سبب اختياري لهذه النسخة لتكون هي النسخة المعتمدة لأمور:

١- أنها نسخة كتبت في عصر المؤلف، والأقرب أنها نقلت من نسخة المؤلف؛ لكون الناسخ كتب هذه النسخة في حياة المؤلف؛ فقد توفي سنة ١٠٩٠هـ، والمؤلف عاش بين ١٠٤٢-١١١٦هـ.

٢- هذه النسخة تامة كاملة، وواضحة جدًا، وقليلة الأخطاء، وقد ترجحت كفتها لتكون أصلًا معتمدًا تقابل به بقية النسخ.

النسخة الثانية (ب): رمزتُ لها بهذا الحرف، وهي نسخة ضمن مجموع، محفوظة في الخزانة العامة، في الرباط، في المملكة المغربية، بدون عنوان، وقد جاءت مرتبةً في المجموع بعد رسالة: "اللمعة السنية في تحقيق الإلقاء في الأمنية"، برقم (٤٧٤ك) بدون عنوان، واسم الناسخ مجهول، ويوجد منها نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد، في دبي، برقم (٥٧٨١٧٢)، وعدد أوراق هذه النسخة: ٧ ورقات، في ١٣ صفحة، ومقاس كل صفحة (٢٠سم×١٥سم)، ومتوسط عدد الأسطر في كل صفحة ٢١ سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ١٠ كلمات، وقد كُتبت هذه النسخة بخط مغربي، وهي بحالة جيدة مع وجود بعض الطمس الشديد في بعض الصفحات، لكن خطها مقروء على الأغلب.

وهي نسخة كاملة تبدأ بقول المؤلف: «يقول عبيد الله تعالى الفقير إلى عفو ربه ورحمته محمد بن عبد القادر الفاسي غفر الله له وختم له بالحسنى .. »، وتنتهي بقوله: «ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام؛ إذ في تحرير جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام، انتهت بحمد الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا».

النسخة الثالثة (ج) : رمزتُ لها بهذا الحرف، وهي نسخة ضمن مجموع أوله رسالة: «بلوغ الآمال بذكر أفضل الاعمال»، محفوظة في خزانة الزاوية الناصرية، في تمكروت، المغرب العربي، بدون عنوان، واسم الناسخ مجهول، ورقم المجموع

(٢٦٠)، ويوجد منه نسخة مصورة في مركز جمعة الماجد، في دبي، برقم (٥٧٦٨٠٣)، وعدد أوراق هذه النسخة: ٧ ورقات، في ١٣ صفحة، ومتوسط عدد الأسطر في كل صفحة ٢٥ سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ١٣ كلمة، وقد كُتبت هذه النسخة بخط النسخ، وهي بحالة جيدة جدًا، وخطها مقروء.

وهي نسخة كاملة وقد ابتدأت الرسالة بالبسملة، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وانتهت بقول المؤلف: «ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام؛ إذ في تحرير جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام».

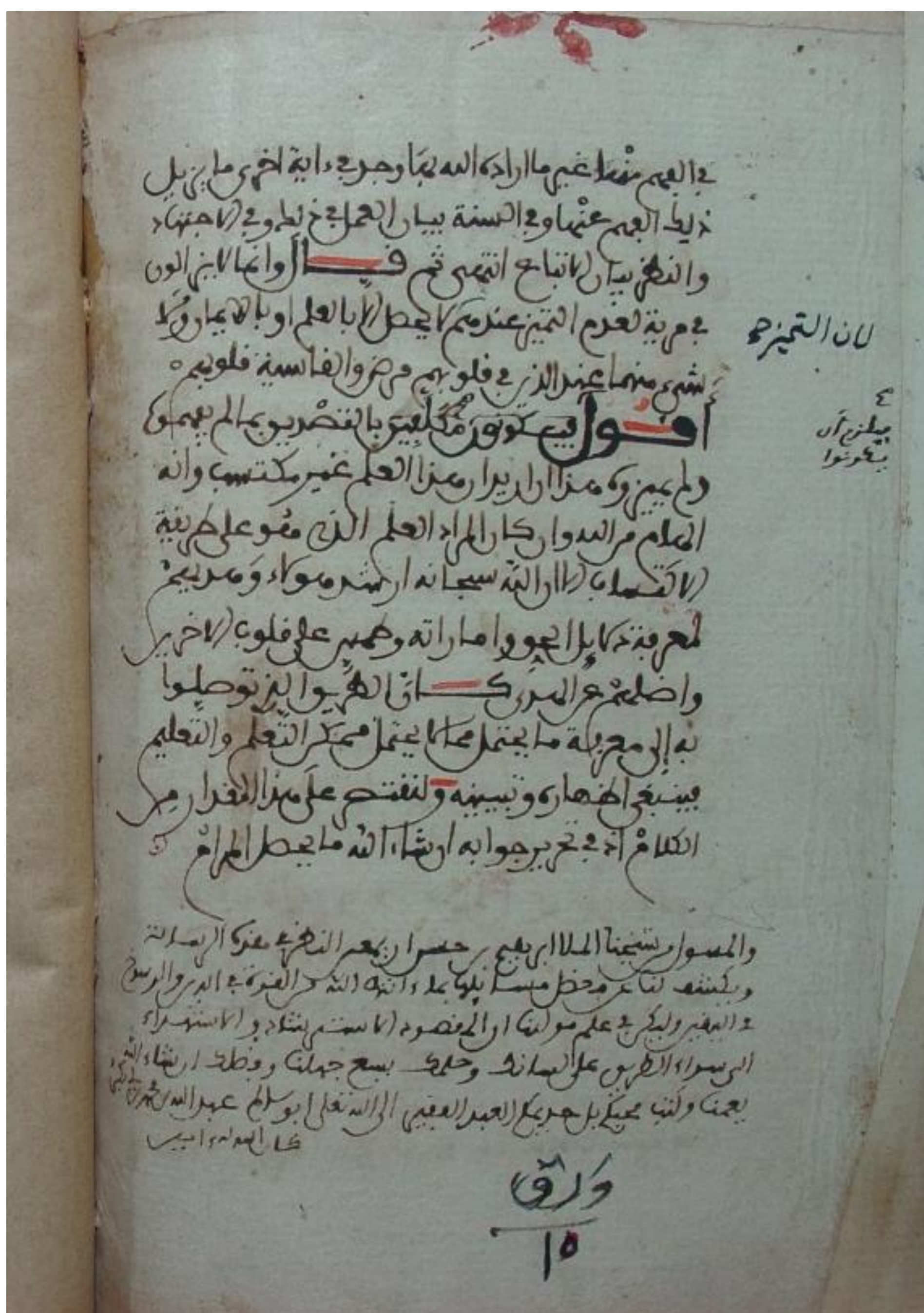
النسخة الرابعة (د): رمزتُ لها بهذا الحرف، وهي نسخة ضمن مجموع أوله رسالة: "تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس"، محفوظة ضمن مخطوطات مؤسسة الملك عبدالعزيز آل سعود في الدار البيضاء- المغرب العربي تحت رقم: (٧٩٣/ ٣)، وقد جاء في بياناتها لدى المؤسسة: " تعليق على رسالة اللمعة السنية في تحقيق الإلقاء في الأمنية" ، واسم الناسخ مجهول، وعدد أوراق هذه النسخة: ٦ ورقات، في ١٠ صفحات، ومتوسط عدد الأسطر في كل صفحة ٢٤ سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ١٢ كلمات، وقد كُتبت هذه النسخة بخط مغربي، وهي بحالة جيدة جدًا، وخطها مقروء.

وهي نسخة فيها سقط قليل جدًا، وقد ابتدأت الرسالة بالبسملة، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وانتهت بقول المؤلف: وتنتهي بقوله: «ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام؛ إذ في تحرير جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام، انته بحمد الله تعالى وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا».

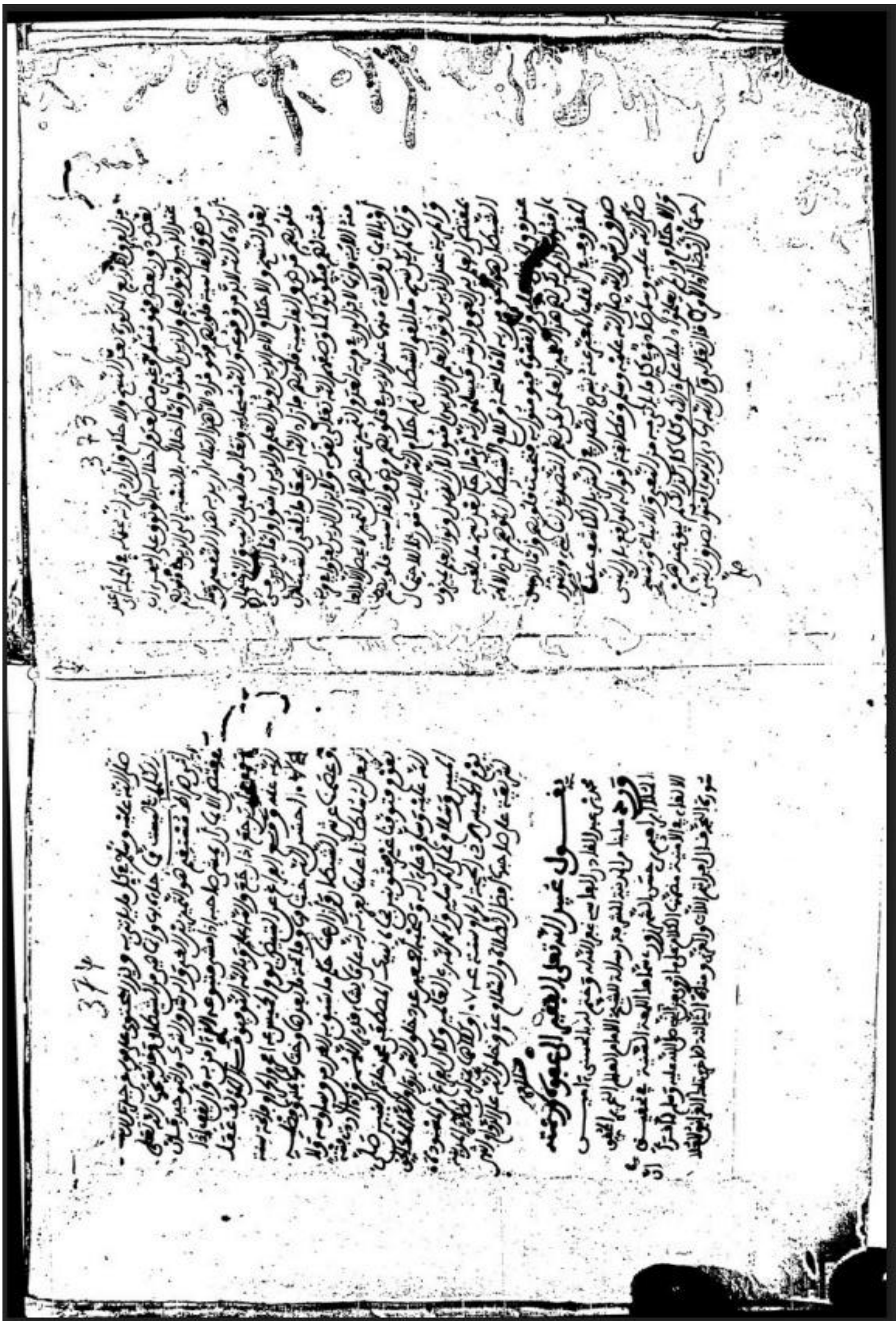
نماذج من نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق



صورة الورقة الأولى من النسخة (أ)

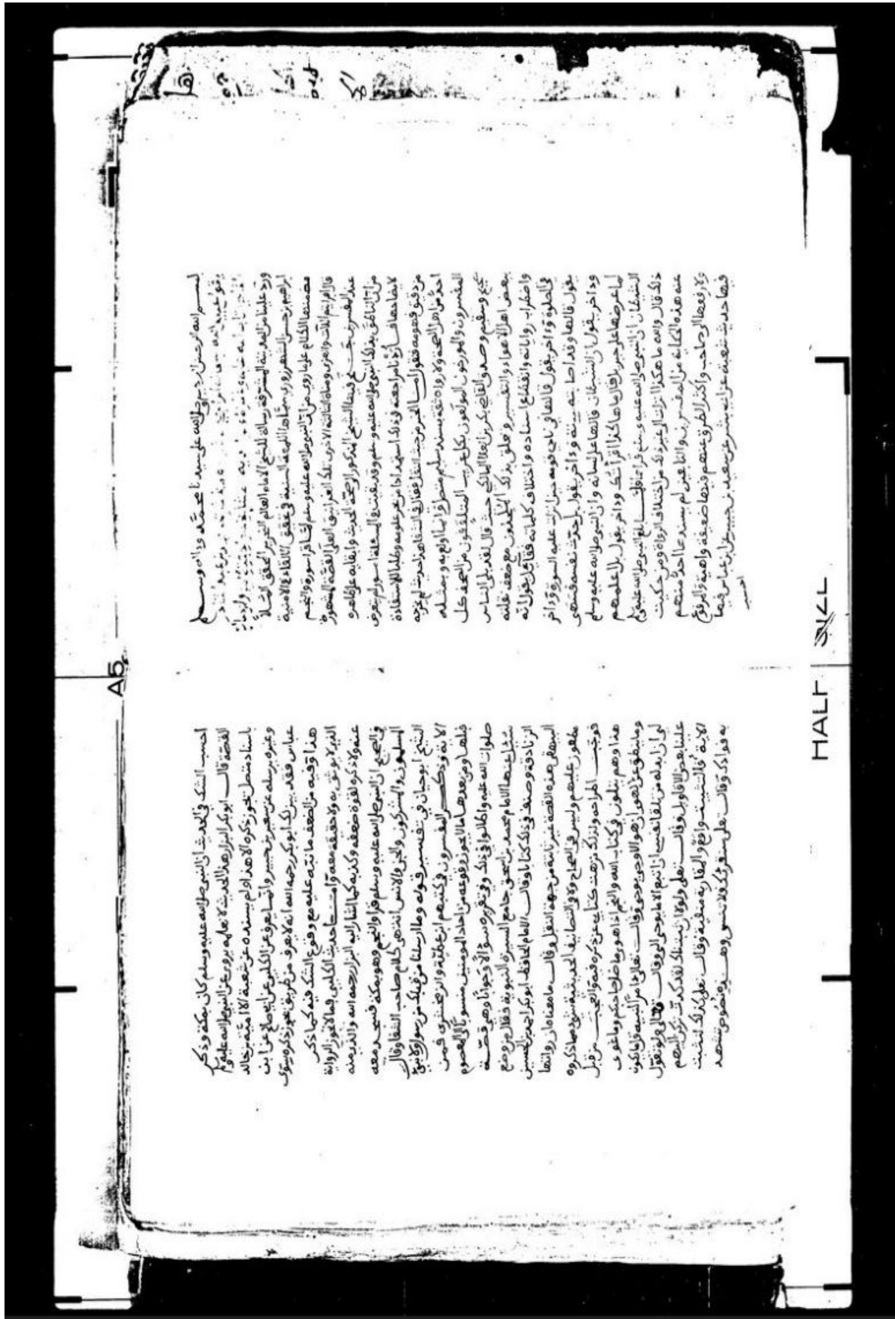


صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

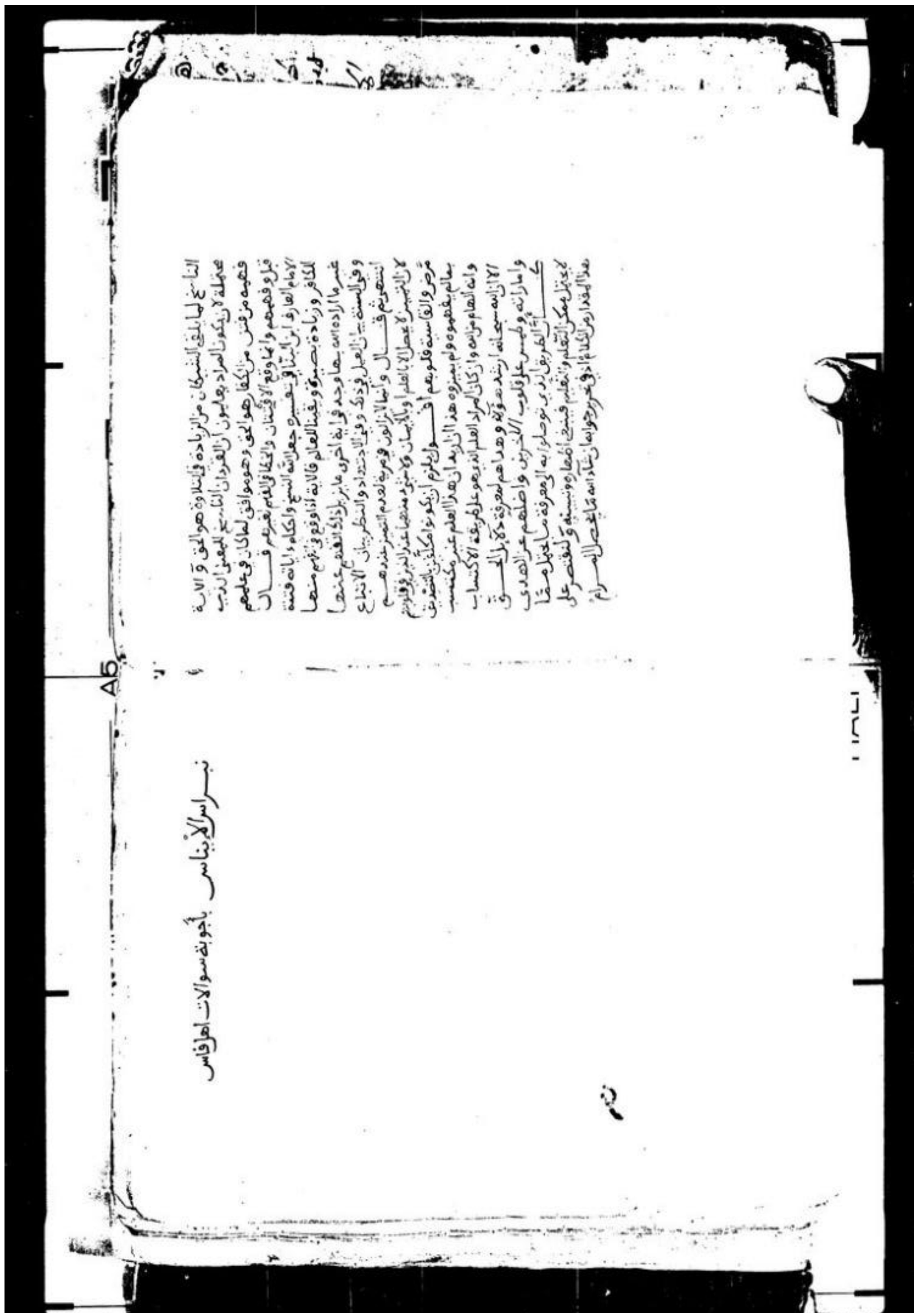


صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

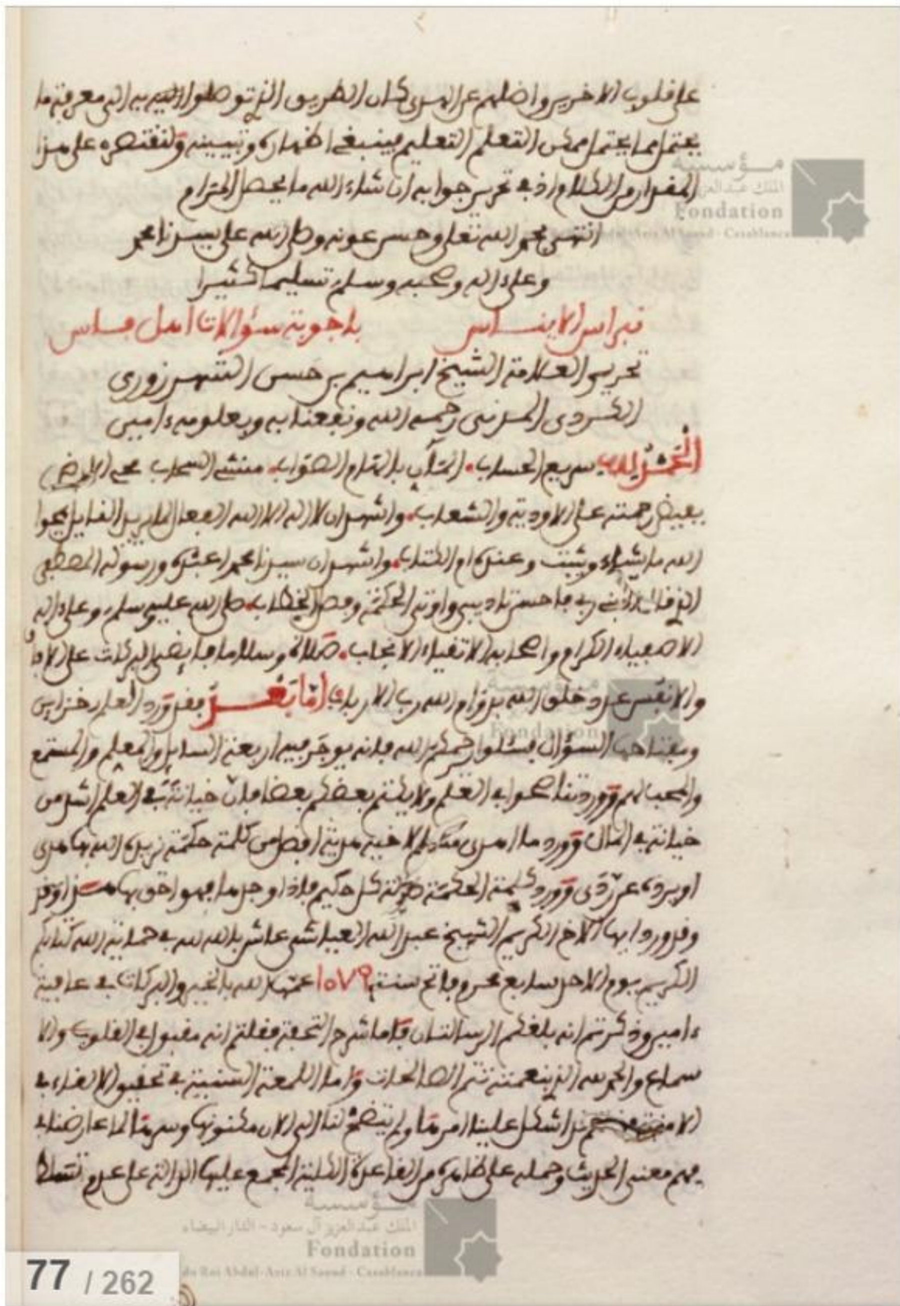


صورة الورقة الأولى من النسخة (ج)



صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

صورة الورقة الأولى من النسخة (د)


على قلوب الآخرين وأضلهم عن الهدى كان الطريق الذي توصلوا به إلى معرفته ما
يحتمل مما يحتمل مثل التعلم التعليم فينبغي إظهاره وتبيينه ولنقتصر على هذا
المقدار من الكلام إذ به تم بين جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام
انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
نبراس الإيناس بأجوبة سؤالات أهل فاس
تحرير العلامة الشيخ إبراهيم بن حسن الشهرزوري
الكردي المدني رحمه الله ونفعنا به وبعلومه آمين
الحمد لله سريع الحساب، الذي آب بالتمام الصواب، منشئ السحاب محيي الأرض
بفيض رحمته على الأودية والشعاب، وأشهد أن لا إله إلا الله الفعال لما يريد الفاعل يمحو
الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المصطفى
الذي قال أدبني ربي فأحسن تأديبي وأوتي الحكمة وفصل الخطاب، صلى الله عليه وسلم وعلى آله
الأصفياء الكرام وأصحابه الأتقياء الأنجاب، صلاة وسلاما دائمين يفيضان البركات على الآفاق
والأنفس عدد خلق الله بدوام الله رب الأرباب، أما بعد فقد ورد [illegible]
[illegible] السؤال فسئلوا [illegible] فإنه يؤجر فيه أربعة السائل والمعلم والمستمع
والمحب لهم وورد تناصحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضا فإن خيانة في العلم أشد من
خيانة في المال وورد ما أهدى مسلم لأخيه هدية أفضل من كلمة حكمة يزيده الله بها هدى
أو يرده عن ردى وورد كلمة الحكمة ضالة كل حكيم فإذا وجدها فهو أحق بها [illegible]
وقد وردت إلي من الأخ الكريم الشيخ عبد الله العياشي [illegible] الله تعالى
الكريم يوم الأحد سابع محرم فاتح سنة 1079 ختمها الله بالخير والبركات في عافية
آمين وذكرتم أنه بلغكم الرسالتان كلاهما شرح التحفة وقلتم إنه مقبول [illegible]
سماع والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأما اللمعة السنية في تحقيق الإلقاء في
الأمنية [illegible] أشكل علينا أمر منها ولم يتضح لنا إلا أن [illegible]
فهم معنى الحديث وحمله على ظاهره من [illegible] المجمع عليها الدالة على عدم تسلط

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (د)

القسم الثاني

نص المخطوط المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا(١).

يقول عبيد الله تعالى (٢) الفقير إلى عفوه ورحمته(٣) محمد بن عبد القادر الفاسي غفر الله له وختم له بالحسنى(٤)، [آمين ولمن دعا له](٥):

"ورد علينا من المدينة المشرفة رسالة للشيخ الإمام العالم النحرير المحقق الملا إبراهيم بن حسن الشهرزوري سماها: (**اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة**)، ضمنها الكلام على ما رُوي من أنَّ النبيَّ ﷺ لما قرأ سورة النجم قال: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٩-٢٠] تلك الغرانيق العُلا(٦)(٧) القصة المشهورة عند المفسرين(٨) جنَحَ فيها الشيخ المذكور إلى صحة الحديث وإبقائه على ظاهره؛ من أن الناطق بذلك النبيُّ ﷺ.

---

(١) ساقطة من (ب)، وفي (د) "صلى الله على سيدنا" بدون واو عاطفة، وفي (أ) و (ج) بواو كما هو مثبت، مع سقوط قوله "تسليماً" منهما.

(٢) في (أ) "سبحانه"، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٣) في (أ) "الراجي عفوه ورحمته"، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٤) هكذا في (د) و(ب) وفي نسختي (أ) و(ج) زيادة: " تاب الله عليه وغفر له ولوالديه ومشايخه وأحبته".

(٥) ما بين معقوفين ساقط من (د)، ومثبتة في (أ) و (ج) وفي نسخة (د) "آمين" فقط.

(٦) في (ب): العلا، والغرانيق: هي الأصنام، وهي في الأصل الذكور من طير الماء، واحدها غرنوق وغرنيق، سُمِّي به لبياضه، وكانت قريش تزعم أنَّ الأصنام تقربهم من الله وتشفع لهم، فشُبِّهت بالطيور التي تعلوا في السماء وترتفع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/ ٣٦٤).

(٧) نهاية [ق١] من النسخة ب.

(٨) من المؤلفات المهمة التي تناولت قصة الغرانيق وبطلانها سنداً ومتناً: كتاب "نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق" للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني.

وقد بقيت في المسألة أمور لم يتعرض لإيضاحها، فأردتُّ(١) مراجعته في ذلك استمدادًا من فجر علومه، وطلبًا للاستفادة من دقيق فهومه.

فنقول: أما الخبر من حيث النقل فقال في الشفاء(٢):«هذا حديثٌ لم يخرجه أحدٌ من أهل الصحة ولا رواه ثقةٌ بسندٍ سليم [متصل] (٣)، وإنما أولعَ به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، وصدق القاضي بكر بن العلاء المالكي(٤)؛ حيث قال: «لقد بُلِيَ الناسُ ببعض أهل الأهواء والتفسير، وتعلق بذلك الملحدون مع ضعف نقَلَته، واضطراب رواياته (٥)، وانقطاع إسناده واختلاف كلماته، فقائلٌ يقول: إنه في الصلاة ، وآخر يقول: قالها في نادي قومه حين أنزلت عليه السورة، وآخر يقول: قالها وقد أصابته سِنَةٌ(٦)، وآخر يقول بل حدَّثَ نفسه فسها(٧)، وآخر يقول: إن الشيطان قالها على لسانه(٨)، وإن النبي ﷺ لما عرضها على جبريل قال: ما هكذا أقرأتك، وآخر يقول: بل أعلمهم الشيطان أن النبي ﷺ قرأها فلما بلغ النبي ﷺ ذلك قال: والله ما هكذا أنزلت) إلى غير ذلك من اختلاف الرواة.

(١) في (أ) و (ج): "فأردنا"، والمثبت في (ب) و(د).

(٢) كتاب: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، إمام وقته في الحديث وعلومه، واللغة، صاحب التصانيف المفيدة، توفي سنة ٥٤٤هـ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣).

(٣) ما بين معقوفين زيادة في (أ) و (ج).

(٤) بكر بن محمد بن زياد القشيري المالكي، يعود نسبه للصحابي عمران بن الحصين رضي الله عنه ، وهو مختلف عن المفسر الإمام أبي القاسم القشيري، مات سنة ٣٤٤ هـ. انظر: شرح الشفا للملا الهروي القاري (١/ ٥١١)، (٢/ ٣٥٠).

(٥) في (ب) و (د) روايته، وفي (أ) و(ج) رواياته، وهو الموافق للمصدر. انظر الشفا للقاضي عياض(٢/ ١٢٥).

(٦) بكسر سين وتخفيف نون أي نعاس. انظر: شرح الشفا للملا الهروي القاري (٢/ ٢٢٨).

(٧) في (أ) و(ب) و(ج) فسهى، والمثبت من (د) وهو الصواب.

(٨) جميع الأقوال المنقولة مذكورة في كتاب الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٢٥).

ومن حُكيت هذه الحكاية عنه(١) من المفسرين والتابعين لم يسندها أحد منهم ولا رفعها(٢) إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية، والمرفوع فيه: حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس [قال](٣) - فيما أحسب الشك في الحديث- أن النبي ﷺ كان بمكة - وذكر القصة-(٤)، قال أبو بكر البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى(٥) عن النبي ﷺ(٦) بإسناد [متصل](٧)يجوز ذكره إلا هذا، ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس(٨)، فقد بين ذلك(٩) أبو بكر رحمه الله أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا، وفيه من الضعف ما نبه عليه مع وقوع الشك فيه كما ذكرناه(١٠) الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه.

أما حديث الكلبي فمما لا تجوز الرواية عنه ولا ذِكرِه؛ لقوة ضعفه وكذبه كما أشار إليه البزار رحمه الله، والذي منه في الصحيح: (أن النبي ﷺ قرأ «والنجم» وهو بمكة فسجد

(١) في (ب) و(ج) تقديم وتأخير "ومن حكيت عنه هذه الحكاية".

(٢) في (ب) رُفعَت.

(٣) ما بين معقوفين زيادة في (ج).

(٤) الحديث المرفوع الذي أشار له المؤلف – بهذا الشك- أخرجه البزار في مسنده (١١/ ٢٩٦) واللفظ له من طريق يوسف بن حماد عن أميه بن خالد عن شعبة به، وعزاه السيوطي كما في الدر المنثور (٦/ ٦٥) للطبراني وابن مردويه والضياء في المختارة، قال الألباني في نصب المجانيق (١/ ١١): "وقد روي موصولًا عن سعيد، ولا يصح".

(٥) في (د) روي.

(٦) نهاية [ق١] من النسخة د.

(٧) ما بين معقوفين زيادة في (أ)، وهو الموافق للمصدر كما في مسند البزار.

(٨) انظر: مسند البزار (١١/ ٢٩٦)، ورواية الكلبي عن أبي صالح أخرجها ابن مردويه كما في الدر المنثور (٦/ ٦٦)، وفي سندها الكلبي الكذاب كما قال الألباني.

(٩) في (أ) لك ، والصواب كما هو مثبت.

(١٠) في (ج) كما ذكر، ويبدو بأنه تصحيف لوجود بياض في آخر السطر.

معه المسلمون[1] والمشركون والجن والإنس)[2]»انتهى كلام صاحب الشفاء[3].

وقال الشيخ أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾[الحج:٥٢] الآية، وذكر المفسرون في كتبهم ابن عطية والزمخشري[4] فمن قبلهما ومن بعدهما ما لا يجوز وقوعه من آحاد المؤمنين منسوبًا إلى المعصوم صلوات الله عليه، وأطالوا في ذلك وفي تقريره سؤالًا وجوابًا، وهي قصة سئل عنها الإمام محمد بن إسحاق [5] جامع السيرة النبوية، فقال: هذا من وضع الزنادقة[6]، وصنف في ذلك كتابًا.

وقال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي[7]: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، وقال ما معناه: إن رواتها مطعون عليهم وليس في الصحاح ولا في التصانيف الحديثية شيء مما ذكروه، فوجب اطراحُه، ولذلك نزهتُ كتابي عن ذكره

(١) نهاية [ق١] من النسخة أ.

(٢) أخرجه البخاري(٥/ ٧٥) ح٣٩٧٢، ومسلم (١/ ٤٠٥) ح١٠٥.

(٣) القاضي عياض، الشفا (٢/ ١٢٥، ١٢٦).

(٤) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (٤/ ١٢٨) وما بعدها، الزمخشري، الكشاف (٣/ ١٦٥).

(٥) في (ب) و (د) ابن إسحاق، وفي (أ) و(ج) محمد بن إسحاق كما هو مثبت، وهو الموافق للمصدر. انظر البحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٥٢٦).

(٦) الذي يظهر أن المؤلف قد تبع أبا حيان في هذا الخطأ، محمد بن إسحاق المنسوب له هذا القول ليس هو صاحب السيرة المشهور، بل هو الإمام ابن خُزَيمة صاحب الصحيح المعروف به، وقد أورده الفخر الرازي في عزو هذا الكلام بهذا الاسم في تفسيره (٢٣/ ٢٣٧) "محمد بن إسحاق بن خزيمة"، وقال الشوكاني في فتح القدير (٣/ ٥٤٦): " قال إمام الأئمة ابن خزيمة: إن هذه القصة من وضع الزنادقة"، وقد رجح ذلك الألباني كما في نصب المجانيق ص٤٦ وقال: "لأن الحافظ ابن حجر ذكر في الفتح تبعًا لابن كثير أن ابن إسحاق روى هذه القصة في السيرة مطولًا، فهذا يُبعِد نسبة ذلك القول إليه، ولو كان له، لنبّه عليه الحافظ عقب ذلك".

(٧) في (ب) و(د) حسين، وفي (أ) و(ج) الحسين.

فيه[(١)]، والعجب من نقل هذا وهم يتلون في كتاب [الله تعالى] [(٢)] ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم:١-٤]، وقال تعالى آمرًا لنبيه:﴿قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ﴾ [يونس:١٥]، وقال تعالى:﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤] الآية[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الإسراء:٧٤] الآية[(٤)]، فالتثبيت واقع والمقاربة منفية، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان:٣٢]، وقال تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى:٦] ، وهذه نصوص تشهد[(٥)] بعصمته" انتهى الغرض من كلام أبي حيان[(٦)].

وقد تحصل بأن القصة ليس لها سندٌ صحيح؛ إذ من شروط الصحيح الاتصال وعدم الشذوذ، وطرفها دائرٌ بين [الشذوذ] [(٧)]والانقطاع والإرسال، فلهذا قال الحافظ ابن حجر بعد إيراده طرفًا منها: «طريق البزار [وطريق] [(٨)]ابن مردويه وغيرهما وكلاهما سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإما منقطع»[(٩)].

وأما قوله -أعني ابن حجر- بإثر هذا: «لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة

(١) لم أقف عليه عند البيهقي، والكثير من المفسرين يذكرون هذا القول عنه. انظر الفخر الرازي في تفسيره (٢٣/ ٢٣٧)، الشوكاني، فتح القدير (٣/ ٥٤٦)، الألباني، نصب المجانيق ص٤٦، إضافةً لأبي حيان في البحر المحيط.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من (أ) لكنه مثبت في هامش النسخة، وفي(ج) بدون تعالى.

(٣) كلمة: "الآية" ساقطة من (ج).

(٤) في (ب) تكملة الآية: (شيئاً قليلاً).

(٥) نهاية [ق١] من النسخة ج.

(٦) البحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٥٢٦).

(٧) في (أ) الكلمة ساقطة لكنها مثبتة في الهامش.

(٨) ما بين معقوفين ساقط من (أ) و (ب).

(٩) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٤٣٩).

أصلًا، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيح»[١]، وكذا قوله بعد هذا رادًّا على عياض: «وجميع ذلك أي ما قاله عياض لا يتمشى على القواعد؛ فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلَّ ذلك على أن لها أصلًا[٢]، وقد ذكرنا أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمراسيل، وكذا من لا يحتج بها[٣]؛ لاعتضاد بعضها ببعض، وإذا تقرر ذلك تعين تأويل[٤] ما وقع فيها مما يستنكر» انتهى[٥]، فقد يقال قوله ذلك؛ دلَّ على أن لها أصلًا، هذه الدلالة غير قطعية[٦]، وهي معارضة بظواهر الآيات [الدالة على امتناع حمل القصة على ظاهرها] [٧]، والظواهر المتكاثرة؛ ربما أفادت القطع سلَّمنا الدلالة على أن لها أصلًا، ولكن يكفي في ذلك المقدار الذي يوافق ما ثبت في الصحيح، أو المقدار الذي اتفقت عليه الروايات مما يقرب تأويله ولا يقدح في العصمة؛ إذ لا يلزم أن تكون جميع الزيادات وجميع الروايات أو أكثرها مقبولةٌ ثابتةٌ، لا سيما إن تعذر الجمع أو التأويل على وجهٍ لا يقدح في منصب النبوءة.

هذا وعلى فرض صحة السند [واتصاله] [٨]فهو خبر آحاد غايته إفادة الظن، فلا يهدم بها عُلِمَ يقينًا من العصمة؛[إذ الظني لا يعارض القطعي] [٩]؛ فما أمكن تأويله على وجهٍ لائقٍ بمنصب النبوءة قُبِلَ ، وما تعذَّرَ تأويلُه لم يُقبل.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٤٣٩)، وفي الفتح: "الصحيحين" بدلاً من الصحيح.

(٢) قوله: " مع أن لها طريقين آخرين مرسلين" إلى هذا الموضع ساقط من (د) ومثبت في بقية النسخ.

(٣) في (أ) و(ج) به، والمثبت في (ب) و(د)، وهذا الموضع هو نهاية [ق٢] من النسخة د.

(٤) نهاية [ق٢] من النسخة ب، ويوجد سقط - عدة أسطر- في نفس النسخة ابتداءً من هذا الموضع، وقد أُكملَ من بقية النسخ.

(٥) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٤٣٩).

(٦) مقصود المؤلف: أن كثرة الطرق ووجود أصل للقصة لا يفيد القطع، ويظهر ذلك من خلال اللحاق في كلامه.

(٧) ما بين معقوفين ساقط من (أ) فقط، لكنه مثبت في هامش النسخة.

(٨) ما بين معقوفين ساقط من (د) .

(٩) ما بين معقوفين ساقط من (أ) لكنه مثبت في هامش النسخة.

هذا ما يتعلق بالحديث من حيث النقل، وأما ما يلزم على[١] إبقائه على ظاهره مما[٢] قرره الشيخ المذكور في رسالته من أنَّ الناطق[٣] بذلك النبي ﷺ، بسبب أنه التبس عليه إلقاء الشيطان بإلقاء المَلَك[٤] ابتلاءً من الله؛ فأمور منها:

تسوُّر الشيطان وتسلطه عليه؛ ولا سيما في مثل هذا من أمور الوحي والتبليغ والاعتقاد، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر:٤٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [النحل:٩٩] الآية.

قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه: «أجمعت الأمة على أن النبي [صلى الله عليه وسلم] [٥]معصومٌ من الشيطان ممنوعٌ منه، قد حرم حظه فيه، وقطعت العلائق بينه وبينه، ولم يزل اللعينُ يعالجه، فأعانه الله عليه بفضل الرسالة وشرف النبوءة[٦]، حتى أسلم فلم يأمر إلا بخير؛ هذا في الشيطان المختصّ به، فكيف بالمنحاز عنه من سائرهم، وقد حاول غير المختص به من الشيطان الدنو منه ليلة الإسراء ليؤذيه حسدًا لما عاين من شرفه، وبغيًا على تلك المنقبة العظيمة فما استطاع ذلك، ولقد عرض له في أثناء الصلاة فأسره وأوثقه، ثم تذكر ما اقتضى[٧] أن أطلقه، فكيف يصل إليه ويتمكن بالتلبيس حالة التبليغ منه» انتهى[٨].

ومثله وزيادة في الشفا لتلميذه القاضي أبي الفضل عياض رحمه الله، وفيه الجواب عن آية: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [فصلت:٣٦] ونحوها، فلا نطيل بذلك.

---

(١) نهاية [ق٢] من النسخة أ.

(٢) في (ج) كما.

(٣) في (ج) "من كون الناطق بذلك"، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٤) في (د) بسبب إلقاء الشيطان الملتبس بالملَك.

(٥) ما بين معقوفين ساقط من (ب) و(ج).

(٦) في (ب) "فأعانة الله بفضله عليه بفضل الرسالة"، والمثبت هو الأليق بالسياق.

(٧) في (ب) "افتضى"، وفي بقية النسخ "اقتضا".

(٨) ابن العربي، تنبيه الغبي على مقدار النبي ص١٠٥.

ومنها زيادته ﷺ في القرآن ما ليس منه، وعلى هذا الوجه[(١)] اقتصر ابن حجر في الحمل على الظاهر فقال إثر كلامه المتقدم: «وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر وهو قوله: ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العُلا وإن شفاعتهن لترتجى؛ فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنه ﷺ يستحيل عليه أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إذا كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته»[(٢)] [انتهى][(٣)].

ومنها اعتقاد النبي [صلى الله عليه وسلم] [(٤)]ما ليس بقرآن أنه قرآن، مع كونه بعيد الالتئام متناقضًا، ممتزج المدح بالذم، وهو خطأٌ شنيع لا ينبغي أن يُتساهل في نسبته إليه ﷺ.

[ومنها أنه إما أن يكون عند نطقه بها معتقدًا ما اعتقدوه من ذكر ءالهتهم ومدحها بهذه الكلمات، وهو كفرٌ محالٌ في حقه صلى الله عليه وسلم][(٥)]، وإما أن يكون معتقدًا معنىً آخر[(٦)]مخالفًا لما اعتقدوه، ومباينًا لظاهر العبارة، ولم يبينه لهم مع فرحهم وادعائهم أنه مدحَ ءالهتهم فيكون مُقِرًا[(٧)]لهم على الباطل [وحاشاه صلى الله عليه وسلم أن يُقَرَّ على الباطل][(٨)].

ومنها كونه اشتبه عليه ما يلقيه الشيطان بما يلقيه الملَک، وهذا يقتضي أنه على غير بصيرة فيما يوحى إليه، ويقتضي أيضًا أنه يجوز تصور الشيطان بصورة الملك مُلبِّساً على النبي ﷺ.

(١) نهاية [ق٣] من النسخة د.
(٢) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٤٣٩).
(٣) ما بين معقوفين ساقط من (ب).
(٤) ما بين معقوفين ساقط من (ب) و(ج).
(٥) ما بين معقوفين ساقط من (ب) و(د).
(٦) في (ب) و(د) "المعنى آخر" والصواب المثبت.
(٧) نهاية [ق٢] من النسخة ج.
(٨) ما معقوفين ساقط من (ج).

والذي ينبغي اعتقاده أنه على بصيرة فيما يأتيه عن الله، وأنه يعلم يقينًا بأن المخاطب له ملكٌ لا شيطان، قال حجة الإسلام في كتاب الغرور(١) من الإحياء: «المدرك الثاني لمعرفة الآخرة هو[الوحي والإلهام] (٢)؛ فالوحي للأنبياء [عليهم السلام] (٣) والإلهام للأولياء [رضي الله عنهم] (٤)»، [قال](٥): «ولا تظنن أن معرفة النبي ﷺ لأمور الآخرة ولأمور الدين تقليد لجبريل عليه السلام بالسماع منه كما أن معرفتك تقليدٌ للنبي ﷺ حتى تكون معرفتك مثل معرفته،(٦) وإنما يختلف(٧) المقلد فقط، وهيهات فإن التقليد ليس بمعرفة [بل هو اعتقاد صحيح](٨)والأنبياء عارفون، ومعنى معرفتهم أنه كشف لهم عن حقائق (٩) الأشياء كما هي عليه(١٠) فشاهدوها بالبصيرة الباطنة كما تشاهد أنت المحسوسات بالبصيرة الظاهرة(١١) فيخبرون عن مشاهدةٍ لا عن سماعٍ وتقليد» انتهى(١٢).

وقال تلميذه القاضي ابن العربي بعد أن قرر أن الإرسال يكون بواسطة وبغير واسطة في القسم الذي هو بواسطة: «إن الرسل يعلمون كونهم أنبياء، ويتحققون رسْلَ ربهم إليهم بثلاثة أوجه(١٣):

(١) نهاية [ق٣] من النسخة أ.
(٢) ما بين معقوفين زيادة في (أ) و(د).
(٣) ما بين معقوفين زيادة في (أ) و(د).
(٤) ما بين معقوفين ساقط من (ج).
(٥) ما بين معقوفين زيادة في (أ) و(ج).
(٦) في (أ) و(د) معرفتك كمعرفته.
(٧) نهاية [ق٣] من النسخة ب.
(٨) ما بين معقوفين زيادة في (ج).
(٩) في (أ) و (ج) حقيقة الأشياء، والمثبت موافق (ب) و(د).
(١٠) في (ج) عليها.
(١١) في (ج) بالبصر الظاهر.
(١٢) الغزالي، إحياء علوم الدين (٣/ ٣٨١).
(١٣) في (أ) و(ج) وجوه، والمثبت موافق لبقية النسخ.

الأول : أن يخلق الله لهم العلم ابتداءً بأنه رسولهم إليهم، فيتحقق كونه ملكًا رسولًا بما يخلق الله لهم من العلم.

الثاني: أن يقول له الملك كما يقوله هو للخلق، أنا رسول ربك إليك، وبرهان صحة رسالتي عن الله أن ينشق القمر، وغير ذلك(١) من خوارق العادات.

الثالث: أن يؤدي إليه رسالته ويستشهد على صحتها بمخبَّآت قلبه، واطلاعه(٢) على بنيات صدره، والصحيح عندي من هذه الوجوه أولها» انتهى(٣) محل الحاجة.

وفي الشفا ما نصه: «وكذلك لا يصح أن يتصور له الشيطان في صورة الملك ويلبس عليه لا في أول الرسالة ولا بعدها، والاعتماد في ذلك [دليل](٤) المعجزة، بل لا يشك النبي أن ما يأتيه من الله المَلَك [ورسوله حقيقة؛ إما بعلم ضروري يخلقه الله له، أو ببرهان يظهره لديه لتتم كلمة ربك صدقًا وعدلًا لا مبدل لكلماته» انتهى] (٥).

وقال ابن العربي أيضًا: «تصور الشيطان في صورة الملك ملبسًا على النبي كتصوره في صورة النبي ملبسًا على الخلق، وتسليط الله له على ذلك كتسليطه في هذا، فكيف يسوغ في لبٍّ سليمٍ استجازة ذلك، والتمكين منه لا سيما في الأحوال الثابتة من إلقاء الملك للرسول، وقد مشى فيه ما يحيله» انتهى(٦)، على أن بعضهم منع تمثُّل(٧) الشيطان بالملك حتى في الرؤية المنامية.

---

(١) في (أ) و (ج) ونحو ذلك.

(٢) نهاية [ق٤] من النسخة د.

(٣) ابن العربي، تنبيه الغبي على مقدار النبي ص ٦٤ .

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) ما بين معقوفين ساقط من (ب) و(د)، ومثبت في (أ) و (ج)، وهو المنقول من المصدر. انظر: القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٠).

(٦) ابن العربي، تنبيه الغبي على مقدار النبي ص ٦٤ .

(٧) في (أ) و(ب) و(د) تمثيل، والمثبت هي العبارة المتداولة عند الأكثرين.

لكن ذكر المحققون أن ذلك خاص به ﷺ، ولكن ما ذكروه في حكمة ذلك جارٍ [مثله] (١) هنا، وهو أنه ﷺ مظهرٌ اسم الهادي، والشيطان مظهرٌ اسم المضل، فهما ضدان، ولا يظهر أحدهما بصورة الآخر، فالنبي ﷺ خلقه الله للهداية، فلو ساغ ظهور إبليس بصورته زال الاعتماد بكل ما يبديه الحق ويظهره لمن شاهد آياته(٢)، فلهذه الحكمة عُصمت صورةُ النبي ﷺ من أن يظهر بها شيطان.

وأما قوله ﷺ في ابتداء الوحي(٣) ومفاجأة الملك: (لقد خشيتُ على نفسي) (٤) فقيل: لعل المراد أنه خشي ألا تحتمل قوته مقاومة الملك وأعباء الوحي، قال عياض: «ورد في الصحيح أنه قاله بعد لقائه الملك، أو يكون ذلك قبل لقائه، وإعلام الله تعالى له بالنبوة» انظر الشفا (٥).

وقد ذكر ابن حجر في معنى الخشية اثني عشر قولًا من جملتها: أنه خشي أن يكون ما رآه من جنس الكهانة، كما جاء(٦) مصرحًا به في عدة طرق(٧)، قال ابن حجر: «وأبطله-أي هذا القول- أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل» انتهى(٨).

وكذلك أيضًا أبطله [القاضي](٩)أبو الفضل عياض، وأجاب عن ما ورد في تلك الطرق مما يفهم الشك في تصحيح ما رآه بأن ذلك في ابتداء الأمر قبل لقاء الملك له(١٠)

(١) ما بين معقوفين زيادة في (ج).

(٢) في (أ) و(ج) آيته، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٣) نهاية [ق٤] من النسخة أ.

(٤) ذكرُ الحديث بالنص هكذا زيادة في (أ) و(د)، وقد أخرجه البخاري في صحيحه١/ ٧ح٣، ومسلم في صحيحه (١/ ١٣٩) ح٢٥٢.

(٥) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠١).

(٦) "كما" ساقطة من (د).

(٧) انظر: ابن حجر، فتح الباري (١/ ٢٤).

(٨) ابن حجر، فتح الباري (١/ ٢٤)، وانظر: ابن العربي، تنبيه الغبي على مقدار النبي ص٦٧،٦٦.

(٩) ما بين معقوفين زيادة في (أ) و (ج)، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(١٠) "له" ساقطة من (ب)، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

وإعلام الله له أنه رسوله، ثم قال ما نصه: «فكيف وبعض هذه الألفاظ لا تصح طرقها، وأما بعد إعلام الله تعالى له[1] ولقائه الملك فلا يصح فيه ريب، ولا يجوز عليه شكٌ فيما أُلقيَ إليه، وقد روى ابن إسحاق عن شيوخه[2]: أن رسول الله ﷺ[3] كان يُرقى بمكة من العين قبل أن ينزل عليه، فلما نزل عليه القرآن أصابه نحو[4] ما كان يُصيبه، فقالت له خديجة أوجِّهُ إليك من يرقيك؟ قال: أما الآن فلا[5]، [[6] ومن رواية حماد بن سلمة: أن النبي ﷺ[7] قال لخديجة: أسمعُ صوتًا وأرى ضوءًا، وأخشى أن يكون فيَّ جنون] [8]، وحديث خديجة واختبارها أمر جبريل بكشف رأسها (الحديث) [9] إنما ذلك في حق خديجة لتحقق صحة نبوة رسول الله ﷺ وأن

(١) "له" ساقطة من (ب)، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٢) مقصود المؤلف بابن إسحاق هنا صاحب المغازي والسير فهو المنقول عنه كما سيأتي.

(٣) نهاية [ق٣] من النسخة ج.

(٤) في(ج) "مثل ما كان"، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٥) الرواية عن ابن إسحاق بهذا السياق لم أقف عليها في مصنفات السنة والتفسير المسندة، ولا حتى في الأجزاء الحديثية المعروفة، وهي مذكورة في بعض كتب السير والشمائل بدون إسناد، وممن ذكرها: المقريزي (ت٨٤٦) في إمتاع الأسماع (١١/ ١٩٧)، والحلبي (ت١٠٤٤) في السيرة الحلبية (١/ ٣٦٠).

(٦) في (أ) زيادة في هذا الموضع " قال: ومن رواية حماد .." والمثبت يتماشى مع السياق.

(٧) نهاية [ق٥] من النسخة د.

(٨) ما بين معقوفين زيادة في (أ) و(د)، ورواية حماد بن سلمة أخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٤٤) ح٢٨٤٥، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ١٥) ح٢٦، والضياء في المختارة (١٢/ ٣٥٦) ح٣٩٣ قال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: " إسناده على شرط مسلم إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، وأخرجه ابن سعد من طريق عفان بن مسلم ويحيى بن حماد، والطبراني من طريق الحجاج بن المنهال، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد، وحديث عفان مرسل، وقال يحيى بن عباد في حديثه: قال حماد بن سلمة: أحسبه عن ابن عباس، وكذا حجاج بن منهال قال في حديثه: عن ابن عباس فيما يحسب حماد"، فالحديث معلولٌ بالإرسال كون من رواه مرسلاً هم الأكثر.

(٩) جاء في السير والمغازي ص١٣٤ عن ابن إسحاق قال: " حدثني إسماعيل بن أبي حكيم مولى الزبير أنه حدث عن خديجة بنت خويلد أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم – فيما تثبته من نبوته– يا ابن عم تستطيع أن تخبرني بصاحبك هذا الذي يأتيك إذا جاءك، فقال: نعم، فقالت: إذا جاءك فأخبرني، فبينا

الذي يأتيه ملك ويزول الشك عنها لأنها فعلت ذلك للنبي ﷺ وليختبر هو حاله بذلك، بل قد ورد في حديث عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عن عائشة[١] أن ورقة أمر خديجة أن تخبر الأمر بذلك»، وانظر تمام كلامه[٢].

ومنها التقول على الله إما عمدًا أو خطأً أو سهوًا، وكل ذلك محالٌ في حقه.

قال في الشفا: «وأما أقواله ﷺ فقد قامت الدلائل الواضحة بصحة المعجزة على صدقه، وأجمعت[٣] الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به لا قصدًا ولا عمدًا ولا سهوًا ولا غلطًا، أما تعمُّدُ الخلف في ذلك فمنتفٍ بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله، صدق فيما قال اتفاقًا، وبإطباق أهل الملة إجماعًا، وأما وقوعه على جهة الغلط في ذلك فبهذه السبيل عند الأستاذ أبي إسحق[٤] الإسفرائيني، ومن قال بقوله، ومن جهة الإجماع فقط، وورود الشرع بانتفاء ذلك، وعصمة النبي[٥]، لا من مقتضى المعجزة نفسها عند القاضي أبي بكر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عندها إذ جاء جبريل، فرآه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: يا خديجة هذا جبريل، فقالت: أتراه الآن؟ قال: نعم، قالت: فاجلس إلى شقي الأيمن، فتحول فجلس، فقالت هل تراه الآن؟ قال: نعم. قالت فاجلس في حجري فتحول رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس. فقالت: هل تراه الآن؟ قال: نعم. فتحسرت رأسها فألقت خمارها ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في حجرها، فقالت: هل تراه الآن؟ قال لا. قالت: ما هذا شيطان إن هذا لملَك"، وأخرج القصة أيضاً البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٥١).

(١) الرواية بهذا الإسناد أخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١٤٤٠) ح٩٧٢، وفي سنده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٥٨): " هو متروك الحديث، ضعيف الحديث جداً"، وفي لسان الميزان لابن حجر (٤/ ٥٥٢): " قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات" ، وانظر: الملا الهروي القاري، شرح الشفا (٢/ ١٨٧).

(٢) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٣).

(٣) في (ج) "اجتمعت" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٤) نهاية [ق٤] من النسخة ب.

(٥) المقصود بأن الإمام أبا إسحاق الإسفرائيني ومن تابعه ينفي وقوعه على جهة الغلط من جهة الإجماع، ومن جهة ورود ذلك في الكتاب والسنة. انظر: الملا الهروي القاري، شرح الشفا (٢/ ٢٢٤).

الباقلاني[1] ومن وافقه لاختلاف بينهم في مقتضى دليل المعجزة لا نُطَوِّل [2] بذكره» انتهى[3].

ومنها الإخلال بالوثوق بالقرآن، فلا يؤمن فيه التبديل والتغيير، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت:٤١] [4]، وقال: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢][5].

وقد أردنا أن نجاريَ بعض ألفاظ تلك الرسالة المسماة باللَّمْعَةِ السَّنِيَّةِ، واخترنا الكلام الأخير منها؛ لأنه جامعٌ لمقصودها، ومحصل الخلاصة ما سبق منها.

فقوله[6]: «والمقصود أنَّ نطق رسول الله ﷺ بتلك الكلمات -عن إلقاء الشيطان الـمُلَبَّس بإلقاء الملك- ابتلاء من الله تعالى، لا ينافي عصمته»[7]، أقول: كيف لا ينافي عصمته، وإدخاله إياه في السورة وتلاوته متنزل منزلة قوله هذا وحيٌ من الله، هذا قرآنٌ، هذا حقٌّ، وأنتم أيها المكلفون مأمورون بتلاوته وباعتقاد أنه من القرآن، وباعتقاد معناه، وكلها قضايا كاذبة، والعصمة تنافي الكذب على أي وجهٍ كان، على ما هو مذهب جمهور الأئمة على أن مقابله الذي هو مذهب القاضي، وهو تجويز الكذب سهوًا؛ إنما يريد به التجويز العقلي؛ لعدم دخوله في بحث التصديق المقصود

(١) نهاية [ق٥] من النسخة أ.

(٢) في (ب) "نطيل" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٣) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٥، ٢٨٦).

(٤) الآية ساقطة من (ب) و(د).

(٥) في (أ) ضم الآيتين المتتالين: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾.

(٦) أي الكوراني صاحب رسالة " اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة "، وهي الرسالة التي يتعقبها المؤلف.

(٧) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٥ .

بالمعجزة وإلا هو ممتنعٌ شرعًا، وغير واقعٍ قطعًا[١] ؛ للإجماع[٢] المحكي فيما تقدم والله أعلم، فيحتاج لتحرير الجواب عن هذا وعن جميع ما قدمناه من اللوازم.

ثم قال: «ولا يُعارض الآيات المذكورة» [٣]يعني آية: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم:٣]،وآية: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾[الإسراء:٧٤]، وآية: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾[الحاقة:٤٤]، وقد ذُكِرَ فيما تقدم بيان عدم معارضتها بأن نطقه بذلك عن إلقاء ملبس، وكلما كان النطق بها تابعًا للإلقاء لم يكن ذلك نطقًا عن الهوى، ولا تقولًا على الله، ولا ركونًا إليهم شيئاً قليلاً؛ لأن شيئًا من ذلك لا يتأتى إلا إذا كان النطق عن اختيار منه ابتداءً من غير تابعية الإلقاء الملبس عليه، واللازم باطل لدلالة صريح الآية على أن الشيطان ألقى في الأمنية، ودلالة الآيات المتعاضدة المفسرة للآية على أن النطق بها كان عن تبعيةٍ لذلك الإلقاء لا عن اختيارٍ منه، فكذا الملزوم، فلا نطق عن الهوى، ولا تقوُّلَ على الله، ولا ركونَ إليهم شيئًا قليلًا، حاشاه من ذلك، هذا كلامه فيما تقدم[٤].

ونحن نقول: سلَّمنا أن النطق التابع للإلقاء لا ملازمة بينه وبين النطق عن[٥] الهوى، ولكن المتبادر من الآية ولحن الخطاب نفي النطق بالباطل سواءً كان موجبه هوىً وإلقاء شيطاني أو غيره، والآية وإن لم تدل على هذا المعنى منطوقًا، فقد دلت عليه بمفهوم المساواة[٦].

ويؤيد ذلك ويعضده الحصر الذي في قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[النجم: ٤] أي

(١) في (د) شرعاً، والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٢) نهاية [ق٦] من النسخة د.

(٣) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٥ ، ٥٦٦.

(٤) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٥٨ .

(٥) نهاية [ق٤] من النسخة ج.

(٦) نهاية [ق٦] من النسخة أ، والمقصود بمفهوم المساواة هنا: التساوي في دلالة مفهوم الآية، والذي يسميه علماء الأصول بلحن الخطاب. انظر: السيوطي، الإتقان (٢/ ١٠٦).

ما نطقه في أمر الدين(١) فهو وحي لا غيره، وهذا ليس بوحيٍ قطعًا، أو إن هو أي القرآن إلا وحي؛ فإذًا لا ينطق إلا بوحي(٢)، أو لا يتلو إلا ما هو وحي.

وأما آية: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا﴾ فسياقها بأثر ادعائهم فيه الكهانة يؤذن بأن الكاهن المتبع لما يلقيه إليه الجني متقولٌ على الله، فلا يصح أن يقال: كلُّ من اتبع ما أُلقي إليه لم يكن متقولًا على الله.

وأما آية: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ﴾ فإنها تقتضي التثبيت، ونفي مقاربة الركون إليهم، وإذا وافقهم على مدح ءالهتهم فأيُّ ركونٍ أعظم منه، ولا سيما على ما في بعض الروايات من أنه تمنى أن لو نزل عليه شيءٌ يقارب بينه وبين قومه، أو أنه تمنى أن لا ينزلَ عليه شيء ينفرهم، والاختيار وإن لم يوجد أولًا فقد وُجد ثانيًا، وكونه صادرًا عن إلقاء الشيطان لا يدفع الاختيار، ولا يكون عذرًا؛ لأنه اتباعٌ للباطل، فقولكم لأن شيئًا من ذلك لا يتأتى إلا إذا كان النطق عن اختيار ممنوع.

وأما دلالة الآية على أن الشيطان ألقى في الأمنية فلا يتعين لهذا الغرض، قال أبو حيان: «وهذه الآية ليس فيها إسناد شيء إلى رسول الله ﷺ، إنما تضمنت حال(٣) من كان قبله من الرسل والأنبياء إذا تمنوا» انتهى(٤)، لكن كلامه مبنيٌ على أن القصة(٥) باطلة، وإما على أن لها أصلًا أيضًا، وأن الآية نزلت في ذلك، فقد ذكروا تأويلات منها:

أن ذلك نطق به(٦) المشركون تخليطًا على عادتهم في قولهم: ﴿لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ

---

(١) في (ب) "أمور الدين" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٢) في (دب) "بالوحي" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٣) في (د) "حالة" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط (٧/ ٥٢٥).

(٥) في (د) القضية، وهذا الموضع هو نهاية [ق٧] من النسخة د.

(٦) في (ج) بها.

﴿وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ﴾[فصلت:٢٩]، ونسب للشيطان لكونه الحامل لهم، أو المراد[١] بشيطان الإنس، أو نطق به الشيطان في سكتةٍ من سكتاته ﷺ، إلى غير ذلك، وأما الروايات فليست متفقةً على هذه الزيادة المقتضية أن الناطق هو النبي، وقد تقدم ما في ذلك.

ثم قال: «وإنما لم يقدح ذلك في علو مقامه وعصمته؛ لأنه لم يصدر منه إلا اتباع الإلقاء»[٢]، أقول: هذا الإلقاء إذا كان باطلًا وشيطانيًا واتبعه كيف لا يقدح في عليِّ مقامه، وإذا كان من هو أدنى رتبةً من النبي؛ كالأولياء يميزون بين الخواطر الشيطانية وغيرها، ويُحفظون من تلاعب الشيطان، فما بالك بالأنبياء، بل بسيد الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين.

ثم قال: «وذلك هو اللائق بمنصب النبوة» [٣] أقول: بل اللائق بمنصب النبوة هو التمييز بين الملك والشيطان ، وبين الإلقاء الشيطاني والرباني.

ثم قال: «غير أنَّ الله تعالى ابتلاه باختفاء الإلقاء الشيطاني»[٤]، أقول: إن فسرنا الابتلاء بالاختبار على ما هو أصله، أي هذا اختبار للنبي ﷺ ؛ فاللائق[٥] بمقامه الأرفع، وبما هو معلوم[٦] من عادة الله سبحانه معه فيما يسلكه به من الوجه الأكمل عدم الاغترار وتمييز الحق من الباطل؛ كيف وعِلْمُ النبي ﷺ بما يأتيه من ربه يقينٌ لا يخالطه[٧] شك، ومعرفة لا يتحلَّلُها شرك، ولو وقع منه خلاف الأكمل لكان في الآية أو غيرها ما يدل على العتاب والتبقية عليه[٨]، وليس هنالك ما يشير إلى شيء من

---

(١) نهاية [ق٥] من النسخة ب.

(٢) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٦.

(٣) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٦.

(٤) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٦.

(٥) في (د) اللائق، والمثبت هو الصواب والموافق لبقية النسخ.

(٦) نهاية [ق٧] من النسخة أ.

(٧) في (ب) "يخالجه" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

(٨) مقصود المؤلف: لو وقع خطأ من النبي، لكان هناك عتاب صريح، وسيظهر بقاء شيء من أثر هذا العتاب، فالتبقية هنا: ترك أثر أو تذكير بالخطأ بعد التنبيه عليه، وعدم التغاضي عنه كليًا، وسياق الكلام بعده يدل على ذلك.

ذلك والحمد لله.

وإن فسرنا الابتلاء بالإصابة بالسوء والافتتان والركون لجانب الشيطان فهو أمرٌ ضروريُ البطلان.

ثم قال: «وقد تبين [أنَّ] (1) ذلك لا يقدح في عصمته، ولا ينافي علو مقامه ﷺ؛ إذ لم يكن النطق عن اختيار ابتداءً...الخ»(2)، أقول: إذا أُريد بالاختيار مقابل الاضطرار، وأنه أُلجئ إلى ذلك فهو مثل ما قيل إن الشيطان ألجأَه إلى أن قال ذلك بغير اختيار، قال ابن حجر: «وردَّه ابن العربي بقوله تعالى حكايةً عن الشيطان: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ [إبراهيم:٢٢] الآية قال: فلو كان للشيطان قوة على ذلك لما بقيَ لأحد قوة في طاعة» انتهى(3)، لا يقال الملجئ هو الله لا الشيطان؛ لأننا نقول لا يبقى وجه للنسبة إلى الشيطان حينئذ(4).

وكون الله ألجأه عند(5) إلقاء الشيطان؛ [هو المراد بقولنا ألجأه الشيطان] (6)إذ لا فاعل إلا الله، وعلى تسليم عدم نسبته للشيطان نقول: هل استمر هذا الإلجاء إلى مجيء جبريل، أو انقطع قبل؟ فإن انقطع قبل فما وجه تلاوته مع الاختيار وعدم الإلجاء؟ ولِمَ لَمْ يُجب جبريل عن قوله: ما جئتك بهذا؟ بأن يقول له: أُلجئتُ ولم أقله عن اختيار.

وإن أريد بالاختيار أنه لم ينطق بالباطل من قِبَل نفسه وإنما تبع فيه الغير اغترارًا فهو باطلٌ لما تقدم من الإجماع على أنه معصوم فيما كان طريقه البلاغ من الأخبار على خلاف ما هو عليه لا قصدًا وعمدًا، ولا سهوًا أو غلطًا، وإن أريد غير ذلك فليُبيِّن.

(1) ما بين معقوفين زيادة في (أ) فقط.
(2) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٦.
(3) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٤٤٠).
(4) نهاية [ق٥] من النسخة ج.
(5) نهاية [ق٨] من النسخة د.
(6) ما بين معقوفين ساقط من (أ)، لكنه مثبت في هامش النسخة.

ثم قال: «وإذا تقرر هذا، ظهر أنَّ تفسير الإلقاء بمحاكاة الشيطان نغمة رسول الله ﷺ وإلقائه تلك الكلمات في أسماع الحاضرين- تفسير بخلاف الواقع»(١)، أقول: لا نسلم بأنه تفسيرٌ للواقع بخلاف ما قررناه(٢) من امتناع الحمل على الظاهر، وعدم قبول ما يعين الحمل عليه، نعم هو تفسيرٌ بخلاف الظاهر من اللفظ، وذكرٌ على سبيل الاحتمال لا الجزم، وأنه أعلم بالواقع(٣).

ثم قال: «فإن كانوا إنما ارتكبوا هذا، مع كونه معارضاً للرواية الصحيحة، الدالة على أنَّ الناطق بها رسول الله ﷺ ..الخ»(٤)، أقول: قد تقدم ما في صحة تلك الرواية وأنها لا تخلو من الشذوذ الموجب للضعف لا الصحة، وتقدم أيضًا ما يدل على إجماعهم على تنزيه النبي عن مثل هذا.

ثم قال: «فلا حاجة إلى ما ارتكبوه لما ذكرناه، لا لما ذكره البيضاوي رَحِمَهُ اللَّهُ من أنه يُخل بالوثوق على القرآن(٥)؛لأنه مندفع بقوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ(٦)ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]، قوله: «ولا يندفع به؛ لأنه أيضًا يحتمله»(٧)، قلنا: إنْ أردتم أنه يحتمله عند الفِرَق الأربع المذكورة في الآيتين بعدها فهو ممنوع؛ لدلالة الآية الآتية على انتفاء الاحتمال عند فريقين من الفِرَق الأربع المذكورة بعد النسخ والإحكام، وإن أردتم أنه يحتمله في الجملة(٨)، أي: عند بعض دون بعض، فهو مُسَلَّم، وغير مُضر؛ لعدم إخلاله بالوثوق على القرآن عند الذين أوتوا العلم والذين

(١) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٦.
(٢) في (أ) " لا نسلم بأنه تفسيرٌ بخلاف الواقع لما قررنا ..".
(٣) في (أ) " والله أعلم بالواقع".
(٤) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٦، ٥٦٧.
(٥) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٧٥).
(٦) نهاية [ق٨] من النسخة أ.
(٧) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٧٥)، وانظر: الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٧.
(٨) نهاية [ق٦] من النسخة ب، مع وجود طمس شديد في آخر النسخة هنا.

آمنوا، وأما إخلاله بالنسبة إلى الذين في قلوبهم مرض، والقاسية قلوبهم، فهو مراد ..الخ»[1].

أقول: إذا كانت الفرق الأربع مستوين في التكليف بمقتضى ما منحهم الله من النظر العقلي والإعذار إليهم جميعًا ببيان الحجج على تحقيق الحق وإبطال الباطل؛ لئلا يكون للناس على الله[2] حجة بعد الرسل، فقد يقال حينئذ: أيُّ فرقٍ بين إخبار النبي أولًا وبين إخباره ثانيًا حتى يكون أحدهما محتملًا والآخر غير محتمل؟ أو محتملًا عند قوم دون آخرين؟ وادّعاءُ خلق العلم الضروري والإلهام من الله لهؤلاء دون هؤلاء مما يحتاج إلى دليل.

ولئن سُلِّم الفرق بين الناسخ وغيره، وأن المؤمنين وأولي العلم لا يحتمل عندهم ما ورد ناسخًا ومبطلًا لغيره؛ فلا نسلم تطرق الاحتمال في سائر الإخبارات، أو الأوامر والنواهي التي لا نسخ فيها، وإن قلتم ينتفي الاحتمال بعدم ورود الناسخ، قلنا: هل لذلك أمدٌ معين؟ فإن قلتم به[3] احتاج لدليل، وإن لم تقولوا به تطرق الاحتمال مدة حياته ﷺ، لا محالة في كل ما لم يرد مبطلًا لغيره، فلا تبقى إلا هذه الآية؛ أعني ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]؛ إذ لم نعلم لها نظيراً، وذلك باطلٌ قطعاً، لا يقال إن البيان يتأخر إلى وقت الحاجة، وذلك هو الأمد المعين؛ لأننا نقول مثل هذا مما يرجع إلى الاعتقادات لا يختص بيانه بوقتٍ دون آخر، بل المكلف مطلوبٌ باعتقاد الحق في كل وقتٍ من الأوقات، فلا يُتصور فيه تأخير.

وأما الاستدلال على دفع الاحتمال في حق الفريقين بالآية، فهو شبه مصادرة؛ إذ لا يتم إلا بعد معرفة الخارج الذي فيه النزاع، وأن الآية نزلت بسبب القضية

---

(١) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٧.

(٢) نهاية [ق٩] من النسخة د.

(٣) في (ب) "بها" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.

المذكورة، وأنها على ظاهرها من نطقه ﷺ بذلك، وهو ممنوع، بل على فرض أن الآية نزلت بسبب القضية المذكورة لا يتم الاستدلال؛ إذ هو مبنيٌّ على أن المراد بقوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [الحج:٥٥](١)؛ يعلمون أن هذا القرآن(٢) الناسخ لما يُلقي الشيطان من الزيادة في التلاوة هو الحق، وأن الآية محتملة(٣) لأن يكون المراد: يعلمون أن القرآن الناسخ للمعنى الذي فهمه من فُتِنَ من الكفار هو الحق، وهو موافقٌ لما كان في علمهم قبلُ[وفهمهم](٤)، وإنما وقع الافتتان والخطأ في الفهم لغيرهم.

قال الإمام العارف ابن البنَّا في تفسيره(٥):«جعل الله النسخ وإحكام آياته فتنةً للكافر، وزيادة بصيرة، ويقينًا للعالم؛ فالآية إذا وقع(٦) في الفهم منها غير ما أراده الله بها؛ وجد في آيةٍ أخرى ما يزيل ذلك الفهم عنها، وفي السنة بيان العمل في ذلك، وفي الاجتهاد والنظر بيان الاتباع» انتهى(٧).

ثم قال: «وإنما لا يزالون في مرية؛ لعدم التمييز عندهم؛ [لأن التمييز](٨) لا يحصل

(١) وقع خطأ في كتابة هذه الآية في جميع النسخ؛ إذ كتبت بهذا الشكل: (يعلمون أنَّه الحقُّ من ربك)، وقد تم تصحيح الخطأ وفقاً للمصحف المتواتر.

(٢) نهاية [ق٦] من النسخة ج.

(٣) في (أ) " والآية محتملة".

(٤) ما بين معقوفين زيادة في (ج).

(٥) المقصود بهذا التفسير: حاشية ابن البنا المراكشي على تفسير الكشاف للزمخشري، ومؤلفه أحمد بن محمد بن عثمان، أبو العباس، ابن البنا المتوفى سنة ٧٢١هـ. انظر ترجمته في: ابن حجر، الدرر الكامنة (١/ ٣٣٠)، الزركلي، الأعلام (١/ ٢٢٢)، وهو من ضمن المخطوطات الموجودة في المكتبة البريطانية، وقد توصلتُ لتلك المخطوط عن طريق مركز جمعة الماجد في الإمارات العربية المتحدة برقم ٨٩٢٩٤٩، وهو محقق مطبوع في المملكة المغربية، لكني لم أتمكن من الوصول إليه مطبوعاً.

(٦) نهاية [ق٩] من النسخة أ.

(٧) ابن البنا المراكشي، حاشية ابن البنا على الكشاف، مخطوط في المكتبة البريطانية رقم اللوح ١٢٧.

(٨) ما بين معقوفين ساقط من (أ) لكنه مثبت في هامش النسخة.

إلا بالعلم، أو بالإيمان، ولا شيء منهما عند الذين في قلوبهم مرض، والقاسية قلوبهم»[١].

أقول: يلزم أن يكونوا مكلفين بالتصديق[٢] بما لم يفهموه ولم يميزوه؛ هذا إن أريد أن هذا العلم غير مكتسب، وأنه إلهامٌ من الله، وإن كان المراد العلم الذي هو على طريقة الاكتساب؛ إلا أن الله سبحانه[٣] أرشد هؤلاء، وهداهم لمعرفة دلائل الحق وأماراته، وطمس على[٤] قلوب الآخرين وأضلهم عن الهدى؛ كأن الطريق الذي توصلوا به إلى معرفة ما يحتمل مما لا يحتمل ممكن التعلُّمَ والتعليم، فينبغي إظهاره وتبيينه.

ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام؛ إذ في تحرير جوابه إن شاء الله ما يحصل المرام[٥]، [انتهت بحمد الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا][٦].

[والمسؤول من شيخنا الملا إبراهيم بن حسن أن يمعن النظر في هذه الرسالة، ويكشف لنا عن معضل مسائلها بما ءاتاه الله من القوة في الدين والرسوخ في اليقين، وليكن في علم مولانا أن المقصود الاسترشاد والاستهداء إلى سواء الطريق على لسانك، وحلمك يسع جهلنا، وفضلك إن شاء الله يعمنا، وكتب محبكم العبد الفقير إلى الله تعالى أبو سالم عبدالله بن محمد بن أبي بكر كان الله له آمين][٧][٨].

(١) الكوراني، اللَّمْعَةُ السَّنِيَّة ص ٥٦٨.
(٢) في (ب) "فيكونون مكلفين بالتصديق" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.
(٣) في (ب) "سبحانه" والمثبت هو الموافق لبقية النسخ.
(٤) نهاية [ق١٠] من النسخة د.
(٥) نهاية [ق٧] من النسخة ج، ونهاية [ق١١] من النسخة د، وفي (د) تبدأ رسالة أخرى معنونة بـ (نبراس النبراس) يرد فيها الشيخ الكوراني على الشيخ محمد عبد القادر الفاسي في قصة الغرانيق.
(٦) ما بين معقوفين زيادة في (ب) فقط، وهو نهاية [ق٩] من النسخة ب.
(٧) ما بين معقوفين زيادة في (أ) فقط، ويظهر فيها اسم الناسخ.
(٨) نهاية [ق١٠] من النسخة أ.

الخاتمة

وتشتمل على أبرز النتائج ، وهي:

١- مؤلف هذه الرسالة هو: محمد بن عبد القادر الفاسي، وتم التحقق من ذلك: من الرسالة ذاتها؛ حيث كُتِب اسم المؤلف في جميع نسخ المخطوط.

٢- للمؤلف مكانة علمية كبيرة، حيث أثنى عليه كل من ترجم له، بل وصفه بعضهم بالعلامة الشهير بفاس، وقد تميز بكثرة شيوخه وتلاميذه، إضافةً لمؤلفاته المتعددة في التفسير والحديث والفقه، واللغة والمنطق والإنشاء.

٣- ذهب المؤلف في رسالته هذه إلى إنكار أصل قصة الغرانيق من أصلها روايةً ومتنًا.

٤- قام المؤلف بالرد المفصل على الكوراني القائل بإثبات القصة، فأثر ابن عباس رضي الله عنهما -الذي اعتمده في إثبات أصل القصة- لا يصح، كما أنَّ في إثبات القصة قدحًا في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم.

٥- قام المؤلف بمجاراة كلام الكوراني والرد عليه في الكثير من التفاصيل.

٦- تميز المؤلف بقوة الحجج والبراهين في أثناء ردوده على الكوراني، مع استحضار كلام الأئمة السابقين وموقفهم من قصة الغرانيق القادحة.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، الدار المصرية العامة للكتاب،١٩٧٤م.
٢. **الأحاديث المختارة**، الضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر للنشر، ٢٠٠٠م.
٣. **إحياء علوم الدين**، الغزالي، دار المعرفة ببيروت.
٤. **الأعلام**، الزركلي، دار العلم للملايين، ط: ١٥ ، ٢٠٠٢م.
٥. **الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر**، للفاسي، دار ابن حزم، ط:١ ، ٢٠٠٨م.
٦. **إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**، المقريزي، تحقيق: محمد النميسي، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٩م.
٧. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، البيضاوي، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي،١٤١٨هـ.
٨. **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر ببيروت ١٤٢٠هـ.
٩. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، الشوكاني، دار المعرفة ببيروت.
١٠. **التفسير الكبير**، الرازي، دار إحياء التراث ببيروت، ط: ٣ ، ١٤٢٠هـ.
١١. **تنبيه الغبي على مقدار النبي**، ابن العربي المالكي، تحقيق: إبراهيم محمد وبلوش، دار الرياحين ببيروت، ط: ١ ، ٢٠٢١م.
١٢. **حاشية ابن البنا على الكشاف للزمخشري**، مخطوط، المكتبة البريطانية برقم OR 8912، مركز جمعة الماجد – دبي الإمارات برقم ٨٩٢٩٤٩.
١٣. **الجامع المسند الصحيح**، البخاري، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاه، ط:١، ١٤٢٢هـ.
١٤. **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عبد النبي الأحمد نكري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط: ١ ، ٢٠٠٢م.
١٥. **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث ببيروت، ط:١ ، ١٩٥٢م.
١٦. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ابن حجر، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط:٢، ١٩٧٢م.
١٧. **الدر المنثور في التفسير بالمنثور**، السيوطي، دار الفكر ببيروت.
١٨. **دلائل النبوة**، أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط: ١ ، ١٤٠٥هـ.
١٩. **الدليل إلى المتون العلمية**، عبد العزيز بن قاسم، دار الصميعي بالرياض،٢٠٠٠م.

٢٠. **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس**، الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرين، دار الثقافة بالدر البيضاء، المغرب، ط:١، ٢٠٠٤م.
٢١. **السير والمغازي**، محمد بن إسحاق، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر ببيروت،١٩٧٨م.
٢٢. **السيرة الحلبية**، الحلبي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط:٢ ، ١٤٢٧هـ.
٢٣. **شرح الشفا**، الهروي القاري، دار الكتب العلمية ببيروت،ط:١، ١٤٢١هـ.
٢٤. **شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث**، الفاسي، تحقيق: سناء اليزيدي، بحث منشور في مجلة دار الحديث الحسينية بالمغرب العربي،ع١٦، ١٩٩٩م.
٢٥. **الشريعة**، الآجري، دار الوطن بالرياض،ط:٢ ، ١٩٩٩م.
٢٦. **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، القاضي عياض، دار الفكر للنشر، ١٩٨٨م.
٢٧. **فتح الباري بشرح البخاري**، ابن حجر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية بمصر ١٣٩٠هـ.
٢٨. **فتح القدير**، الشوكاني، دار ابن كثير بدمشق، ط: ١، ١٤١٤هـ.
٢٩. **الكشاف عن حقائق التنزيل**، الزمخشري، دار الكتاب العربي ببيروت،ط:٣، ١٤٠٧هـ.
٣٠. **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي ببيروت، ط: ٢ ،١٩٧١م.
٣١. **اللَّمْعَةُ السَّنِيَّةِ في تَحْقِيق الإلقَاء في الأُمْنِيَّة**، الكوراني الشهرزوري، تحقيق: أحمد بن عبد العزيز القصير، بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي، السعودية،ع٣٥، ١٤٤٤هـ.
٣٢. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، دار الكتب العلمية ببيروت،ط:١، ١٤٢٢هـ.
٣٣. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط:١، ٢٠٠١م.
٣٤. **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، البزار، تحقيق محفوظ الرحمن وآخرين، مكتبة العلوم والحكم ببيروت، ط:١، ١٩٨٨م.
٣٥. **المسند الصحيح**، الإمام مسلم، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث ببيروت.
٣٦. **المعجم الكبير**، الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد، ط:٢، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
٣٧. **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق**، الألباني، المكتب الإسلامي، ط:٣، ١٩٩٦م.
٣٨. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.
٣٩. **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، البغدادي، دار إحياء التراث ببيروت.
٤٠. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان، دار صادر ببيروت.

فهرس الموضوعات